



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريبرج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

بعنوان

دور التمويل الاستثماري في تنشيط المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية بولاية برج بوعريبرج -

إشراف الأستاذ

د. بوعيطة عبد الرزاق

إعداد الطالب

علي الشريف محمد

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	الأستاذ(ة)
رئيسا	أستاذ محاضر قسم "ب"	
مقررا و مشرفا	أستاذ محاضر قسم "أ"	بوعيطة عبد الرزاق
مناقشا	أستاذ مساعد قسم "أ"	





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

بعنوان

دور التمويل الاستثماري في تنشيط المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية بولاية برج بوعريريج -

إشراف الأستاذ

د. بوعيطه عبد الرزاق

إعداد الطالب

علي الشريف محمد

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	الأستاذ(ة)
رئيسا	أستاذ محاضر قسم "ب"	
مقررا و مشرفا	أستاذ محاضر قسم "أ"	بوعيطه عبد الرزاق
مناقشا	أستاذ مساعد قسم "أ"	

السنة الجامعية: 2020/2021

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

إلى جدتي عباس زيد الخير

وإلى روح والدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

وإلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

وإلى روح أخي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل الخيرات والبركات و بتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، أحمد الله عز و جل الذي وفقني إلى إتمام هذا البحث العلمي و الذي ألهمني الصحة والعافية و العزيمة.
فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بوعيطة عبد الرزاق" على كل ما قدمه لي من معلومات و توجيهات و نصائح قيمة ساهمت في إثراء موضوع الدراسة

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة عملي هذا، كما لا أنسى كذلك أن أوجه شكري الخالص إلى القائمين على شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية على حسن الترحيب والاستقبال وعلى المعلومات التي قدموها لي من أجل إتمام هذه الدراسة، والى كل من ساعدني لإتمام هذا العمل.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الاستثماري في تنشيط المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة وفي الوقت المناسب وبالتكلفة الملائمة لتتمكن المؤسسة من تمويل استثماراتها المختلفة، وذلك لضمان استمراريته في الإنتاجية والنشاط وتحقيق الأرباح، وبالتالي بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية من توسيع حجم الاستثمارات داخل المؤسسة الاقتصادية وخلق مناصب شغل جديدة، وتحقيق التوازن المالي المناسب للمؤسسة، وقد تم الكشف عن هذا من خلال دراسة حالة مؤسسة خاصة استفادت من صيغ مختلفة لتمويل استثماراتها وتجسيد مشاريعها، حيث خلصت الدراسة إلى أن للتمويل الاستثماري دور مهم وكبير في تنشيط المؤسسة الاقتصادية بما يضمن لها النجاح والاستمرارية في النشاط.

الكلمات المفتاحية: تمويل ، استثمار ، دراسة جدوى ، تمويل إيجاري مالي.

Summary :

This study aims to highlight the role of investment financing in revitalizing the economic institution, by providing the necessary financial resources at the right time and at the appropriate cost so that the institution can finance its various investments, in order to ensure its continuity in productivity, activity and achieving profits. Thus, achieving the goals of economic development by expanding the volume of investments within the economic institution, creating new jobs, and achieving the appropriate financial balance for the institution, and this was revealed through a case study of a private institution that benefited from different formulas to finance its investments and materialize its projects, as the study concluded that investment financing An important and significant role in revitalizing the economic institution to ensure its success and continuity of activity.

Keywords: financing, investment, feasibility study, financial lease financing.

قائمة المحتويات:

الإهداء
الشكر
ملخص
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
قائمة الرموز والاختصارات
مقدمة

الفصل الأول: أساسيات حول الاستثمار، التمويل ودوره

المبحث الأول: الاستثمار و آلية اتخاذ القرارات

المبحث الثاني: مدخل نظري للتمويل

المبحث الثالث: تأثير التمويل الاستثماري على المؤسسة الاقتصادية

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

المبحث الأول: تقديم عام حول الشركة

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المتحصل عليها في الشركة

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية والاقتصادية للشركة

خاتمة
المصادر والمراجع
الفهرس

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30-29	تحكم المؤسسة الاقتصادية في المردودية المالية	01
38	قائمة الموارد البشرية لشركة الحديدي	02
40-39	قائمة الوسائل المادية لشركة الحديدي	03
45-44	قائمة بالاستثمارات التي تم تمويلها من شركة sofinance	04
47-46	قائمة بالاستثمارات التي تم تمويلها من شركة M L A leasing	05
48	قائمة بالاستثمارات التي تم تمويلها من بنك البركة	06
50-49	جانب الأصول في الميزانية المالية 1	07
50	جانب الخصوم في الميزانية المالية 1	08
51	جانب الأصول في الميزانية المالية 2	09
52-51	جانب الخصوم في الميزانية المالية 2	10
52	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	11
53-52	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	12
53	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	13
54	حساب رأس المال العامل للسنوات (2019 - 2018 - 2017)	14
55	حساب احتياجات رأس المال العامل للسنوات (2018-2017-2019)	15
56	حساب الخزينة للسنوات (2019 - 2018 - 2017)	16
57	جدول يبين النسب المالية للشركة	17
59-58	جدول المشاريع المنجزة قبل الحصول على التمويل	18

59	جدول المشاريع المنجزة بعد الحصول على التمويل	19
----	--	----

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	أنواع الاستثمار	01
12	التقسيم الأكثر شيوعاً لأنواع الاستثمارات	02
20	أنواع التمويل	03
43	الهيكل التنظيمي لشركة الحديدي	04

قائمة الرموز والاختصارات:

الشرح	الرمز	الرقم
التكلفة النقدية للأصل الثابت	CM	01
صافي التدفقات النقدية السنوية	NR	02
قيمة الإنفاق الاستثماري	VA	03
الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف	sofinance	04
شركة مغرب قرض إيجار الجزائر	M .L. A	05

مقدمة

مقدمة:

تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى توفير مصادر متنوعة لتمويل استثماراتها المختلفة، وذلك لتحقيق أهدافها وفي مقدمتها الربحية وتحقيق النمو والاستمرار، وهذا ما يتطلب رفع المستوى الاقتصادي والتوسع فيه من خلال الاستثمار، وهذا الأخير يتطلب مصادر تمويلية ضخمة.

الشيء الذي أدى إلى تنوع مصادر التمويل ومن أهمها الصيغ الإسلامية والتمويل الإيجاري المالي، لما يتمتعان به من مرونة وسهولة في الحصول عليها لاعتبارات دينية أو وجودها بأقساط تتناسب وطبيعة الحاجة إلى التمويل، وأسألت الضوء في هذه الدراسة على التمويل الاستثماري.

للتمول الاستثماري أهمية بالغة من الناحية العلمية والعملية حيث أن هذا الأخير يعتبر عمادا رئيسيا لكل مستثمر سواء كان ناشئا أو متوسعا من خلال توسيع قاعدته الإنتاجية، وزيادة الدخل القومي الوطني هذا من الناحية العملية، أما من الناحية العلمية فإن التمويل الاستثماري نجده في كل مقاييس التخصص، فهو يتوزع على كل المواضيع والدراسات، فباختصار تتوقف أهمية التمويل الاستثماري في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، وإنفاقها بالطريقة المثلى لتحقيق أغراض وغايات المؤسسة في التنشيط والتطور والنمو.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق في عرض موضوع الدراسة يمكن بلورة الإشكالية التالية:

- ما هو دور تمويل الاستثمارات في تنشيط المؤسسة الاقتصادية؟

بغرض الإلمام المستفيض بالدراسة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي آليات اختبار نجاعة وربحية الاستثمارات؟

- ماهي أهم الطرق المتبعة في تمويل المؤسسة الاقتصادية؟

- هل تتجه المؤسسات الاقتصادية إلى التمويل التقليدي مباشرة؟

- هل هناك صيغ تمويلية أقل تكلفة وأكثر مرونة لتمويل استثمارات المؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

لغرض الإجابة على الأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- المسؤول عن التمويل الاستثماري هم البنوك التجارية بصفة خاصة.

مقدمة

- تحتل الاستثمارات مكانة هامة في تنشيط وتطوير المؤسسة الاقتصادية.
- تتعدد طرق تمويل المؤسسة ويتم اختيار الطريقة الأفضل حسب وضعية المؤسسة الداخلية وكذلك محيطها الخارجي.
- التمويل الاستثماري هو عبارة عن تدعيم المستثمرين بقروض متوسطة وطويلة الأجل.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز الدور المهم للاستثمارات في ضمان استمرارية المؤسسة الاقتصادية في نشاطها وتطورها.
- إبراز أهمية التمويل الإيجاري والتمويل الإسلامي في توفير الأموال للمؤسسة.
- إبراز التطور الحاصل على مستوى المؤسسة بعد حصولها على تمويل لاستثماراتها.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني للدراسة: شركة الحديدي للأشغال المعدنية و الإنشائية.

الإطار الزمني للدراسة: من تاريخ التمويل داخل شركة الحديدي (2016) إلى سنة (2019).

منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لعرض وتحليل تمويل الاستثمارات على مستوى المؤسسة الاقتصادية (شركة الحديدي نموذجاً) حيث يعتبر المنهج المناسب لجمع الحقائق والتعاريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي في الدراسة فتم الاعتماد على دراسة الحالة من خلال المقابلة مع المسير المالي للشركة وتحليل المعطيات وعرضها.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الواردة أعلاه واختبار صحة الفرضيات ، اقتضت الدراسة لتناول الموضوع في مقدمة وفصلين وبعدها يطوى مجال البحث بخاتمة ، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار المفاهيمي النظري بحيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولت كل من الاستثمار و آلية اتخاذ القرارات،مدخل نظري للتمويل ،تأثير التمويل الاستثماري على المؤسسة الاقتصادية.

مقدمة

أما الفصل الثاني فتم من خلاله عرض دراسة الحالة التي تناولت كيفية الحصول على تمويل استثماري بصيغ مختلفة على مستوى شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية بولاية برج بوعرييج وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولت كل من التقديم العام للشركة، الصيغ التمويلية المتحصل عليها في الشركة، دراسة الوضعية المالية والاقتصادية للشركة.

الفصل الأول:

أساسيات حول تمويل

الاستثمارات

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

أثارت فكرة تمويل الاستثمارات اهتماما كبيرا بين الباحثين في المجال الاقتصادي والمالي و كذا دور تمويل هذه الاستثمارات في تنشيط المؤسسة و من هنا نجد أننا أمام تساؤلات كثيرة و هامة منها:

- ما هي الاستثمارات و كيف يتخذ القرار فيها؟

- ما هي عملية التمويل و ما هي أشكالها؟

- كيف يؤثر التمويل على المؤسسة الاقتصادية؟

و للإجابة على هذه التساؤلات ارتبت تقسيم دراستي في هذا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الاستثمار و آلية اتخاذ القرار به.

المبحث الثاني: التمويل و أشكاله.

المبحث الثالث: تأثير التمويل الاستثماري على المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

المبحث الأول: الاستثمار و آلية اتخاذ القرارات.

سأحاول في هذا المبحث التطرق إلى كل من الاستثمار و العوامل الأساسية لاتخاذ القرار الاستثماري و كيفية تقييم المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال مطلبين، حيث سوف أتعرض في المطلب الأول إلى ماهية الاستثمار أما المطلب الثاني سوف أتطرق فيه إلى آلية اتخاذ القرار.

المطلب الأول : ماهية الاستثمار.

سوف أحاول التطرق في هذا المطلب إلى كل من التعاريف المختلفة للاستثمار والاستخدامات المختلفة للاستثمار، أنواعه، استخداماته، مصادره.

الفرع الأول : تعريف الاستثمار.

يعتبر الاستثمار ذا أهمية بالغة للنهوض بالاقتصاد الوطني و التنمية، عن طريق التوجه إلى الاستثمارات الأجنبية و التفتح على رؤوس الأموال، وعلى هذا الأساس نجد أن الاستثمار بمثابة الأداة و الركيزة الأساسية لاقتصاد متطور و ناجح، و للاستثمار عدة تعريف منها :

أولاً:التعريف الاقتصادي:

يعرف الاستثمار اقتصادياً بأنه " عملية صرف أموال في الوقت الحالي من أجل الحصول من ورائها على نتائج في المستقبل، وبهذا المعنى يشمل الاستثمار كل الموارد و المواد و الأشياء المحصل عليها حالياً لهذا الغرض¹.

و"الاستثمار أيضاً هو عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو(أرباح) أو زيادة في المبلغ المستثمر، وهو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من وراءه زيادة لقوتها و قدرتها، من حيث يقوم متخذ القرار بتوظيف رأسمال حالي، مقابل مداخيل و عوائد يأمل الحصول عليها مستقبلاً"².

الاستثمار هو إنفاق حالي ينتظر منه عائد في المستقبل، ويتم عادة مرة واحدة في بداية المدة، وهو ما يشكل عبئاً على المؤسسة، بينما تكون العائدات متقطعة خلال عمر الاستثمار.³

الاستثمار هو توظيف أو استخدام الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترات زمنية

على أمل أن يتحقق عائد من وراءها، ليساعد على زيادة ثروة المستثمر.⁴

¹ناصر داديدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997، ص 153

²عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الجزائر، 2000، ص 19

³صالح الحناوي، الاستثمارات في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 13

⁴حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000، ص 37.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

وتبنت جماعة أخرى بربط العملية بالبعد الإسلامي: فعرفه بأنه "عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح، أي خلق الأصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الأفراد أموالهم، ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها خير للمجتمع"¹

" وهو عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي، سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية(من بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض"²

"الاستثمار هو التعامل بالأموال و استخدامها من أجل الحصول على الأرباح ومن خلال التخلي عن الأموال و تحمل المخاطر بغرض الحصول على عوائد في المستقبل"³

" يعتبر الاستثمار كمصرف لتلك الأموال التي تستخدم في شراء الأسهم و السندات الخاصة أو العامة بهدف تحقيق عائد فهو يتم بعد توفير متطلبات السيولة و بعد منح القروض المطلوبة"⁴

و للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية ، فهي العامل المهم و الأساسي للنمو و الأداء الاقتصادي الجيد بتوفير فرص توظيف و تحقيق موارد مالية تساعد في تطوير الوحدات الاقتصادية وإعطاء دفع جديد للاقتصاد.

ثانيا: التعريف المحاسبي :

يعرف على أنه مجموعة من الوسائل و القيم الثابتة المادية و المعنوية منها المنقولة و غير المنقولة التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها لنفسها ليس بهدف بيعها أو تحويلها و إنما لاستعمالها كوسيلة استغلال لهدف زيادة الطاقة الاستثمارية للمشروع".

"هو عبارة عن تيار من الإنفاق النقدي ، خلال فترة معينة من الزمن ، ويقصد به المحافظة على رصيد رأس المال أو التنمية عن طريق إنتاج أو شراء السلع و المعدات الإنتاجية التي تساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية لأفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، وعموما فإن الاستثمار عبارة عن عملية يتم من خلالها تنمية رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية للمشروع أو المجتمع سواء بالكشف عن الثروات الطبيعية أو استغلالها استغلالا أمثل"⁵.

¹قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار الفرائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000، ص ص 20، 21.

²عليوشقربوعكمال، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص2.

³جميل الزيدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي ، دار وائل لنشر عمان، الأردن ، 1999 ، ص 251.

⁴صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد ، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 30 .

⁵خلف بن سليمان السعودي، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1998 ، ص 28 .

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

ثالثا: التعريف المالي:

تعرف الاستثمارات: على أنها تجميع المبالغ المالية بهدف الحصول على عائد أو دخل في المستقبل¹.

و الاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل. و من خلال كل التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار على أنه عبارة عن تدفقات مالية لمبالغ مالية أو التخلي عن مبالغ مالية آنية من أجل الحصول على عوائد في المستقبل و تكون أكبر من التي تخلى عنها .

الفرع الثاني: الاستخدامات المختلفة للاستثمار.

لكون الاستثمار مفهوم غير ثابت، ولصعوبة تحديده معناه، جعل له استخدامات مختلفة وهذا حسب الهدف المرجو الوصول إليه نجد منها:

أولاً: الاستثمار بمعنى (إنفاق رأسمالي) تميزاً عن الإنفاق الجاري من منظور الشركات:

إن مفهوم الاستثمار من وجهة نظر الشركات الصناعية و الزراعية و الخدماتية و التجارية يعبر عن ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول على مدى فترة طويلة في المستقبل و لذلك فهي نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على المدى الطويل ، هو ما يدعو البعض إلى أن يطلق إصلاحاً (إنفاق رأسمالي) و تميز عن (الإنفاق الجاري) أو مصروفات تشغيله فالإنفاق رأسمالي يمكن أن يحتوي على :

- أ- **مشروعات جديدة:** وهي مشروعات لم تكن موجودة من قبل و يتولد عن الطاقة إنتاجية جديدة .
- ب- **مشروعات استكمال:** وهي تمثل أصولاً مطلوب إضافتها لمشروعها قائمة أصلاً فهي إضافة لطاقة إنتاجية بغرض تعميق التوازن بين مراحل الإنتاج المختلفة .
- ج- **مشروعات الإحلال والتجديد:** وهي تمثل شراء أصول جديدة بدل من الأصول القديمة أو المتقدمة للاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية أو تحسين الكفاءة الإنتاجية².

ثانياً: الاستثمار بمعنى توظيف النقود لأجل :

أي التخلي عن الأموال الحاضرة لقاء مبلغ معين يسترد بعد أجل مسمى سواء كان طويلاً أو متوسطاً أو قصيراً.

1 ناصر دادي عدون ، المرجع السابق ، ص 155

2 ابتهاج احمد عبد المشهداني، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014، ص 22.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

ثالثا: الاستثمار بمعنى توظيف الأموال في أصول خالية من المخاطر أو بمخاطرة محسوبة:

من هذا المنظور فإن لفظ الاستثمار يعني المحافظة على الأصل أو يعني استقرار في الدخل حتى و لو كان متواضعا.

على الرغم من الاختلاف الحاصل في أشكال و استخدامات الاستثمار، يبقى الهدف واحد والأهمية نفسها لكن يجب معرفة تسطير هذه الأهداف و أن نوجهها وجهة صائبة نحو تنمية النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث: تصنيفات الاستثمار.

يمكن التفرقة بين الاستثمارات حسب الموضوع، أو بحسب الطبيعة أو نوع النشاط وهذا ما سيتم إيضاحه فيمايلي:

أولاً: من حيث الموضوع: نميز بين الاستثمارات التالية:

أ- الاستثمارات المنتجة: وهي تلك الاستثمارات التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية و التي تكون آثارها مباشرة على الإنتاج، وتهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو زيادتها و تضم: ¹

استثمارات التجديد: وتهدف إلى تعويض استثمارات قديمة بأخرى جديدة أكثر فعالية.

استثمارات التوسع: هدفها زيادة طاقة الإنتاج و التوسع في نفس النشاط
استثمارات التحديث: هي استعمال وسائل و تقنيات أكثر تطورا و أحدث من تلك المستعملة وتهدف إلى تحسين الإنتاج.

أي أن الاستثمارات المنتجة هي تلك التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية و التي تكون آثارها على الإنتاج.

ب- الاستثمارات غير المنتجة: بالمقابل نجد أنه هناك استثمارات غير منتجة و التي تقوم بتقديم خدمات اجتماعية ذات طبيعة استهلاكية كبناء المدارس، و الاستثمارات غير المنتجة تشمل نوعين:²

استثمارات إستراتيجية: وهي المشاريع التي تهيئ شروط النجاح المستقبلي للمؤسسة محل دراسة السوق كالإشهار على المدى الطويل و تكوين الإطار والعمال.

استثمارات اجتماعية: هي المشاريع التي تسمح بتحسين الظروف العملية للعمال و المردودية مثل توفير النقل للعمال، تشييد مساكن اجتماعية و مطاعم.

¹نبيل شاعر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 71.

²عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات -إطار نظري وتطبيقي، دارمجدلاوي للنشر، ط 2، 1999، ص 13-14.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

ومن خلال التعريفين نجد أن العلاقة بين الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة كون هذه الأخيرة تعمل على توفير خدمات يستفيد منها الاستثمارات المنتجة.

ثانيا: من حيث الطبيعة: تختلف الاستثمارات حسب طبيعتها إلى عدة أنواع مختلفة ، فيمكن أن يكون الاستثمار ماديا كما يمكن أن يكون غير مادي .

أ- **الاستثمارات المادية:** هي تلك الاستثمارات التي تتعلق بالثروة المالية للمؤسسة، إذ تشكل القاعدة الأساسية للنشاط المنتج، فيخصص لها سنويا مبلغا ماليا يدعى قسط الاهتلاك، وهاته الاستثمارات تشمل كل الأصول الثابتة و الملموسة كالآلات و المعدات.¹

ب- **الاستثمارات غير المادية:** وهي استثمارات تتعلق بالثروة المالية الملموسة، ويمكن تقسيمها إلى : الاستثمارات في المجال الفني المتعلق بالإنتاج : يتمثل في تحسين نوعية المنتج كالأغلفة والعلب وغيرها .

الاستثمارات في المجال البشري : هو ذلك الاستثمار الذي يؤدي استغلال الطاقات المتاحة من الموارد البشرية و يشمل ذلك عمليات التوظيف، التأهيل، التكوين، تحسين ظروف العمل لكون العامل البشري هو الأداة الأساسية للنهوض بالعمل و إنهاءه داخل المؤسسة، وبالتالي استمراريتها .

الاستثمار في المجال التجاري : و يتمثل في شهرة المحل و جذب العملاء عن طريق الإشهار والإعلان والعلامات التجارية .

ثالثا: من حيث نوع النشاط: حيث يمكن تقسيمها على حسب هذا المعيار إلى مايلي :

أ- **الاستثمارات الإنتاجية :** تتحقق هذه الاستثمارات باستخدام الأموال في عمليات من أجل إنتاج سلع جديدة و هناك نوعان :

الاستثمار الصناعي: وفيه يتم تحويل المواد الخام إلى سلع نصف مصنعة أو سلع تامة الصنع .

الاستثمار الفلاحي: ويتم فيه تحويل البذور إلى ثمار عن طريق الزرع و الحصاد .

ب- **الاستثمارات التحويلية :** وهي عبارة عن الاستثمارات التي تقوم بعملية تحويلية لسلعة من الطبيعة الخام إلى سلعة مصنعة كاستخدام البترول و تكريره، ومنشآت الحديد و الصلب وغيرها.

ج - **الاستثمارات الخدمائية:** ويتم من خلالها استثمار الأموال عن طريق تقديم خدمات سواء للأفراد أو المؤسسات كالاستثمار في المجال السياحي ، والفندقة.

و في الواقع فإن الاستثمار يقسم إلى نوعين و هو التقسيم الأكثر شيوعا ألا وهو تقسيمه إلى مالي و حقيقي . وسنأخذ تعريفين مبسطين لهما :

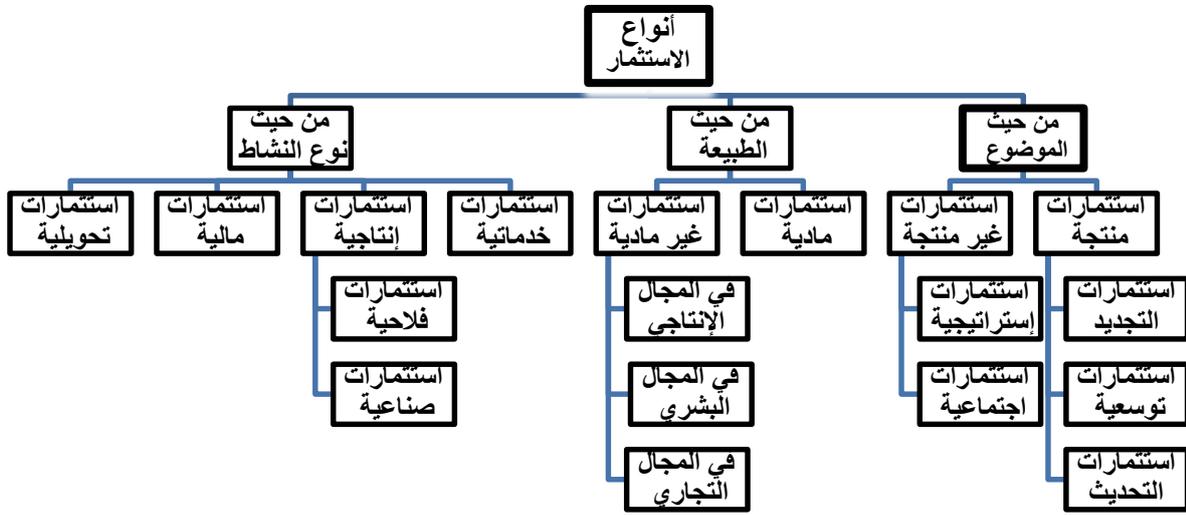
¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 168 .

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

الاستثمارات المالية: وهي الاستثمارات التي يتم فيها بيع و شراء الأوراق و الأدوات المالية المختلفة (أدوة الائتمان، و الأسهم بجميع أنواعها)، أو بمعنى آخر شراء الأصول المالية التي تنتج عنها أرباح بأقل مخاطر ممكنة¹

الاستثمارات الحقيقية: وفيها يتم شراء و بيع أصول الإنتاج بغرض زيادة الثروات مثل الاستثمار في شراء الأصول الحقيقية كالعقارات، الأصول المنتجة، المصانع... الخ²

شكل رقم (1): يوضح أنواع الاستثمار.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التعاريف السابقة.

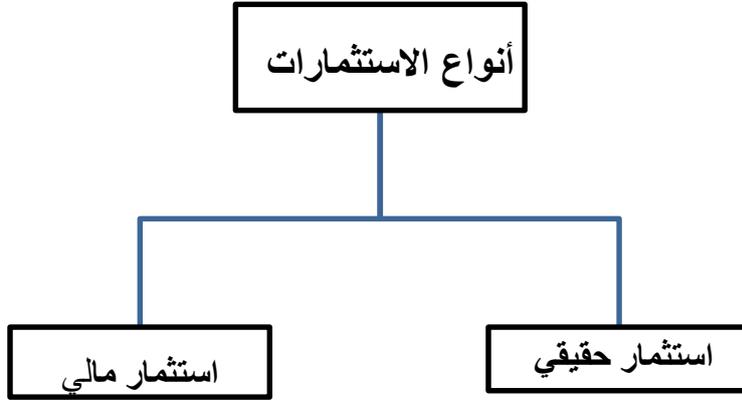
كما أن التقسيم الثاني لاستثمار يكون بالمخطط التالي :

¹ جميل الزيدانين السعودي ، مرجع سابق، ص257.

² زياد رمضان، الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 42 .

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

شكل رقم (2): التقسيم الأكثر شيوعاً لأنواع الاستثمارات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع: زياد رمضان، الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 1998، ص 42.

المطلب الثاني: آلية اتخاذ القرار الاستثماري.

تحتاج المؤسسة لاستمرار نشاطها إلى القيام بالدخول في عدة استثمارات ولكي تختار أحسنها وأكثرها ربحية تحتاج إلى عدة آليات للمفاضلة بين الاستثمارات وتقييم المشاريع الاستثمارية يحتاج إلى عدة نماذج أذكر بعضها فيما يلي.

الفرع الأول: تقييم المشاريع الاستثمارية.

يرى البعض أن المشاريع الاستثمارية عبارة عن وحدات استثمارية مقترحة، يمكن تمييزها فنياً و تجارياً و اقتصادياً عن باقي الاستثمارات، فتحديد مشروع يكون بقصد دراسته و تحليله و تقييمه ولذلك فمن الضروري أن يكون مميزاً حتى يمكن عمل الحسابات اللازمة واختياره لرفضه أو تعديله . كما أن الاقتراح الخاص بالاستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع، أو الخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، لذلك فهناك عدة اعتبارات يجب الأخذ بها لاتخاذ أي قرار استثماري، أولها نجد مقدرة المنشأة على التمويل، فالهدف منها هو تعظيم ثروتها و لهذا وجب اختيار الطريقة الأمثل و لذلك فإنني سوف أسلط الضوء في هذا المطلب على هذه الطرق.

أولاً: نموذج فترة الاسترداد:

يقوم هذا النموذج على قياس عدد السنوات التي يتم خلالها استرداد التكلفة النقدية للأصل الثابت وذلك عن طريق صافي التدفقات النقدية السنوية والتي نجدها محددة بالمعادلة التالية :

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{CM}{NR}^1$$

حيث:

CM: التكلفة النقدية للأصل الثابت .

NR: صافي التدفقات النقدية السنوية .

كما يقصد بها الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد التكلفة المبدئية لاستثمار من صافي التدفقات النقدية المتولدة عنها .

إن هذا النموذج نجد أكثر النماذج قرارات شيوعاً، وهذا لتركيزه على عامل المخاطرة، كما أن طول فترة الاسترداد يعني انخفاض العائد على الاستثمار فالأصل الثابت المعين .

تختلف طريقة حساب الاسترداد حسب طبيعة التدفقات الداخلة من حيث عدم تساوي قيمها السنوية عنها في حالة تساوي تلك التدفقات .

فإذا كانت التدفقات النقدية الداخلة غير متساوية فإن الأمر يتطلب تجميع قيم تلك التدفقات حتى تتساوى مع قيمة الإنفاق الاستثماري المطلوب .

أما في حالة التدفقات الاستثمارية الداخلة متساوية، فإن حساب فترة الاسترداد يكون كآتي :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{VA}{NR}^2$$

حيث:

VA: قيمة الإنفاق الاستثماري .

NR: صافي التدفق النقدي السنوي .

فعلى الرغم من بساطة هذه الطريقة إلا أن هناك بعض العيوب منها :

- تجاهل القيمة الزمنية لنقود أثناء احتساب فترة الاسترداد.
- أن العمر الإنتاجي لأصل لا يؤخذ في ظل هذا النموذج .
- تجاهله لقيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.³

¹ إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر، 2000، ص 326 .

² نبيل شاکر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة، ص ص 409-411.

³ إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، مرجع سابق، ص 327.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

ثانيا: نموذج القيمة الحالية:

تتعتمد هذه المعايير على استخدام مفهوم القيمة الحالية و الذي يعني باختصار أن الوحدة النقدية المتوقع الحصول عليها أو إنفاقها مستقبلا نقل الآن عن قيمتها الحسابية يعني أن الدينار اليوم أفضل من الدينار بعد سنة، حيث يمكن تغيير هذا المعلوم و الوصول إلى نفس النتيجة من خلال الوحدة النقدية و فرصة الاستثمار.

القيمة الحالية لأي مبلغ مستقبلي = قيمة المبلغ نفسه * معامل القيمة الحالية

$$= \text{قيمة المبلغ نفسه} * \frac{1}{(1 + \text{معدل الفائدة})^n}$$

ويترتب على هذا أن مشكلة استخدام معيار القيمة الحالية ينحصر في معدل الخصم الواجب استخدامه و الذي يعكس الحد الأدنى من معدل الفائدة على الاستثمار الواجب تحقيقه من خلال المشروع موضع التقسيم , لكي يكون مجديا من الجانب الاقتصادي .

- كما يمكن استخدام معيار صافي القيمة الحالية و التي تكون معادلتها على الشكل التالي :

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة - القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة .
- حيث أن صافي القيمة الحالية الناتجة لا تخرج عن أحد ثلاث أشكال أو احتمالات إما كونها موجبة أو سالبة أو معدومة.

في الحالة الأولى (قيمة موجبة) : تعني هذه النتيجة أن المشروع موضع التقييم سوف يكون قادرا على تحقيق معدل عائد على الاستثمار أكبر من معدل الخصم المستخدم، وعليه فإن المشروع المقترح سوف يكون قادرا على إعادة الأموال المطلوبة إنفاقها وينصح هنا بأن يقبل المشروع .

- في الحالة الثانية (صافي القيمة الحالية سالبة) : تعني هذه النتيجة أن المشروع موضع التقييم لن يتمكن من تحقيق معدل عائد على الاستثمار و أن قبوله سيؤدي إلى تآكل الثروة أي مملوكات المساهمين الحالية بمقدار صافي القيمة الحالية السالبة وينصح هنا بعدم القيام بالمشروع .

- في الحالة الثالثة (صافي القيمة الحالية معدومة) : فتعني هذه النتيجة أن المشروع موضع التقييم سوف يكون قادرا على تحقيق معدل عائد الاستثمار مساويا تماما معدل الخصم المستخدم بدون إحداث ثروة إضافية للملاك، هنا تكون في حالة القيام بمشاريع اجتماعية.²

وفي حالة وجود مشروعين فإننا نختار أو نقوم بالمشروع ذا أكبر صافي لقيمة الحالية.

¹نبيل شاكر ، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة ، ص 414.

²المرجع سابق ، ص 418

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

ثالثاً: نموذج معدل العائد الداخلي على الاستثمار:

يدخل هذا الأسلوب تحت إطار معايير القيمة الحالية، الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أنه لن يتعارض في نتائج استخدامه من التفصيل بين المشروعات مع نتائج استخدام طريقة صافي القيمة الحالية السابق، ولكن يختلف مع طريقة صافي القيمة الحالية في الأسلوب المتعلق بالاستخدام، إضافة إلى اختلافهما فيما يتعلق بشكل النتائج المتعلقة بثروة الملاك الإضافية، والتي تظهر من خلال استخدام طريقة صافي القيمة الحالية في صورة وحدات نقدية، أما عن طريقة معدل العائد الداخلي على الاستثمار فإنها تظهر في صورة نسب مئوية .

و إلى هذا الحد يمكن الخروج ببعض النتائج و هي :

- إن تقييم المشروع الواحد بأسلوبين صافي القيمة الحالية و معدل العائد الداخلي على الاستثمار لا يترتب عليه قرارات متعارضة، حيث يتم قبول المشروع باستخدام الأسلوبين ويتم رفضه باستخدام الأسلوبين أيضا .
- إن أسلوب صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي يتفقان في استخدام مفهوم القيمة الحالية(مفهوم الخصم)و لكنهما يختلفان في الأسلوب الفني، وكذلك في شكل النتائج .
- أنه لا يمكن استخدام معايير القيمة الحالية في غياب معدل الخصم الذي يعكس الحد الأدنى من معدل العائد المطلوب على الاستثمار أو الذي يتم استخدامه عمليا في بداية استخدام أسلوب صافي القيمة الحالية في الوقت الذي يتم فيه استخدامه في نهاية مراحل استخدام أسلوب معدل العائد الداخلي على الاستثمار .
- إن معيار القيمة الحالية أفضل من معيار فترة الاسترداد في الحصول على نتائج أكثر دقة عن تقييم البدائل الاستثمارية، بالإضافة إلى أنه يفضل استخدام أسلوب معدل العائد الداخلي على الاستثمار .

الفرع الثاني:الدراسات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية.

لقيام باستثمار يجب الأخذ بعين الاعتبار الدراسات الأولية له و المتمثلة في دراسة السوق والدراسة الهندسية و الفنية، الدراسة التقنية الاقتصادية ثم دراسة المردودية . وهنا يكون الاهتمام واضحا بجميع جوانب المشروع و تفاصيله، أين يتم إظهار هذه الدراسات .

أولاً: الدراسة التسويقية (تجارية):

وهي دراسات لمرونة السوق و قنوات التوزيع والمنافسة و تهتم بموضوعاتهامة مثل البيع، النقل التسعير، تحليل الطلب و العرض و تقدير الطلب .

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

فالعوامل المحددة لطلب هي ثمن السلعة، دخل المستهلك، نوع السوق (احتكارية، منافسة كاملة) ذوق المستهلك و اتجاهاته.¹

ثانيا: الدراسة الهندسية و التقنية:

تهتم الدراسة الهندسية بتوطين المشروع أي دراسة موقع المشروع جغرافيا و تحليل دراسة هذا الموقع حسب نوع نشاط المشروع تجاري أو سياحي أو صناعي كما تتضمن دراسة الموقع الدراسة الجيولوجية (الأرض)، القرب من مصادر الطاقة و موارد المياه، مدى توفر المواد الخام و اليد العاملة، مدى إستراتيجية الموقع، السياسة الحكومية و دراسة الضرائب في منطقة المشروع كما نجد أن الدراسة الهندسية تخطيط العملية الإنتاجية التي تعتمد على تحديد العملية الإنتاجية، اختيار الآلات المتطورة المتوافقة مع طبيعة المشروع، تحديد أقسام الإنتاج، والتخطيط النهائي للمصنع .

بالإضافة إلى ذلك نجد تخطيط و تحديد مستلزمات الإنتاج، وتقدير تكاليف الإنتاج التي تقسم إلى تكاليف استثمارية و تكاليف التشغيل أي الإنفاق التشغيلي وتشمل التكاليف الاستثمارية مايلي :

- مصروفات تأسيس (تكلفة دراسة المشروع، تكلفة تكوين للإطارات التي تعمل على تشغيل المشروع).

- تكلفة الحصول على الأصول الثابتة (الأرض، الآلات).

- رأس المال العامل: السيولة مثل أجور، مرتبات، مخزون كافي من المواد.

أما تكاليف التشغيل فتشمل تكاليف الإنتاج بكل جوانبه الصناعية، والإدارية، التسويقية و تنقسم إلى :

تكاليف ثابتة : التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج كالمصاريف الإدارية و الاهتلاكات و العمالة غير مباشرة .

تكاليف متغيرة : التي تتعلق بحجم الإنتاج مثل العمالة المباشرة، المواد الأولية .

ثالثا: الدراسة التقنية الاقتصادية:

هذه الدراسة تقوم بتحديد : تعريف المنتج، إمكانيات التطور، حجم العمالة، قيمة الاستثمار، مستويات الإنتاج، قيمة أو تكلفة العمليات المتعلقة بالاستثمار (يد عاملة، التنبؤ، خدمات ... الخ).²

¹ سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص36.

² سفيان فنيط، المرجع السابق، ص37.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

رابعاً: الدراسة المالية:

من نتائج الدراسة الفنية و تحديد المرحلة الأخيرة لتقدير تكاليف المشروع تبدأ إشكالية البحث عن مصادر التمويل لهذه التكاليف، وهنا تبدأ مرحلة الدراسة التمويلية للمشروع حيث تقوم بدراسة طرق التمويل و المفاضلة بينها عن طريق تحديد ربحية كل طريقة من هذه الطرق، ومن ثم تحديد الهيكل المالي للمشروع .

و تهدف دراسة تمويل المشروع الاستثماري إلى دراسة مختلف المصادر المالية الداخلية والخارجية اللازمة وإمكانية الحصول عليها، وهذا ما سوف أتناوله في المبحث التالي.¹

المبحث الثاني : مدخل نظري للتمويل.

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقاتها، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لا بد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الاحتياج وكيفية الحصول عليه .

وعلى هذا الأساس قد قسمت هذا المبحث إلى مطلبين هما :المطلب الأول سوف أتطرق فيه إلى ماهية التمويل أما الثاني فسوف أتطرق فيه إلى مصادر التمويل .

المطلب الأول :ماهية التمويل.

سوف أسلط الضوء في هذا المطلب على عنصرين ألا وهما تعريف التمويل وأنواعه .

الفرع الأول : تعريف التمويل و أهميته.

أولاً: تعريف التمويل :

هناك عدة تعاريف لعملية التمويل،و منها :

التعريف الأول : إن كلمة تمويل تأتي لتوضيح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها، وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار و أسواق المال إلى غير ذلك، كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال تستهدف بالمقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال.

¹المرجع السابق،ص37.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

وهناك من الاقتصاديين من يرون أن للتمويل معنيين وهما معنى حقيقي ومعنى نقدي، فالمعنى النقدي ونقصد به الحصول على الأموال النقدية اللازمة من أجل توفير الموارد الحقيقية وذلك بهدف خلق رؤوس أموال جديدة.¹

أو انه يعبر عن مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الأعمال التي يقوم بها الأفراد والشركات للحصول على النقدية اللازمة للوفاء بالالتزامات المستحقة للغير في مواعيد استحقاقها.²

أما المعنى الحقيقي للتمويل فهو يتمثل في توفير الموارد والمتمثلة في السلع والخدمات وتخصيصها لأغراض التنمية أو لبناء طاقات إنتاجية وكذا إنشاء مشروعات استثمارية وتكوين رؤوس أموال جديدة.

التعريف الثاني : يعرف التمويل بأنه احد مجالات المعرفة، وهو يتكون من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات.³

التعريف الثالث : يعرف بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيارات و تقييم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات والتزامات المنشأة.⁴

و من كل ما سبق يمكن أن تعريف التمويل على أنه عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي بغرض تطوير مشروع عام أو خاص أو التوسع في استثمارات جديدة .

ثانيا: أهمية التمويل :

إن الخواص والمؤسسات مثل الدولة والمنظمات التابعة لها تستخدم دائما وفي كل الأوقات جميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية تسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو تسديد الالتزامات .

و من هذا المنطق يمكن القول أن التمويل له أهمية كبيرة تتمثل في :

- تسريح الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 121.

² كنجو عيودكنجو، إبراهيم وهي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة، الأردن، 1997، ص 40.

³ عبد المعطي أرشيد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، رامنا، الأردن، 1995، ص 162.

⁴ هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 105 .

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني .
- يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات .
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي .
- بما أن التمويل أحد مجالات المعرفة فهو يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل الدولي .
- المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس و التصفية.¹

الفرع الثاني : أنواع التمويل.

يمكن تقسيم التمويل من عدة نواحي و تختلف الواحدة عن الأخرى،وسيتم ذكرها تباعا:

أولاً: من ناحية المدة الزمنية: هناك ثلاثة أنواع وهي:

أ- **تمويل قصير الأجل:** يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور أو الأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.²

ب - **تمويل متوسط الأجل:** ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمسة سنوات قبل استردادها كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية.

ج - **تمويل طويل الأجل:** ينشأ من طلب على الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق.³

ثانياً: من ناحية مصدر الحصول على الأموال: هناك نوعين هما :

أ - **تمويل ذاتي (داخلي):**

¹ شوقي حسين، الموارد التمويلية، الدار الجامعية، القاهرة، 1998، ص44.

² جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص 340 .

³ المرجع السابق، ص341

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

وهو يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام بما يتضمنهم ذلك من وحدة مصادر الاستخدام وأهم صور هذا التمويل بالنسبة للمشروعات هو تمويل ذاتي واليه تلجأ غالبية المؤسسات الخاصة كما يمكن للمؤسسات العامة أن تتبعه وتتمتع حينئذ باستقلال مالي وميزانية ذاتية.

ب- تمويل خارجي:

هنا يلجأ لتمويل المشروع الى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض, سندات, أسهم) لمواجهة احتياجاتهم المالية.

ثالثا: من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل: هناك نوعين:

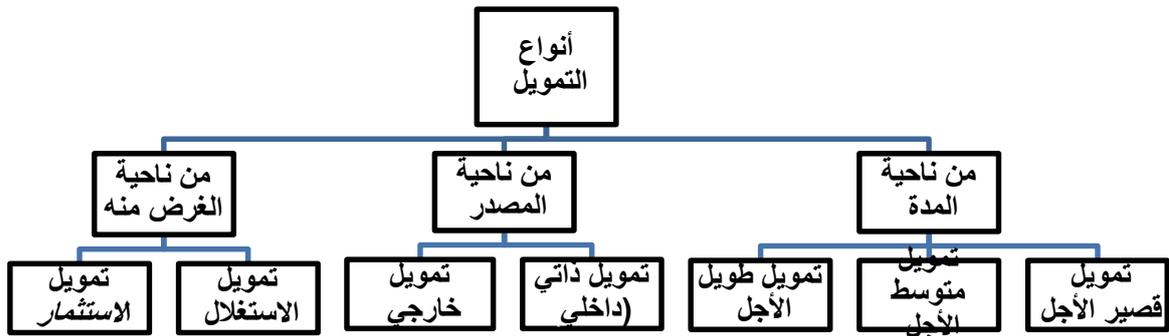
أ - تمويل الاستغلال:

يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات للشراء للمواد الخام أو دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق .

ب - تمويل الاستثمار:

يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات و التجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي وما إلى ذلك من العمليات التي تترتب عنها .

شكل رقم (3): أنواع التمويل



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التعاريف السابقة.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

المطلب الثاني: مصادر التمويل.

إن عملية التمويل التي تؤديها البنوك التجارية للجهات طالبة التمويل عملية بالغة الأهمية أدت إلى كسر العديد من الحواجز التي كانت تقف عارضا لهذه الجهات مما انعكس إيجابيا على مستوى النشاط الاقتصادي، وحتى تتم هذه العملية بأكثر سهولة ووفق أساليب أنجع لابد من تجميع أكبر قدر ممكن من الأموال ومنحها في شكل قروض ائتمانية للجهات التي تعاني من عجز مالي، لذلك فإن عملية تجميع هذه الأموال تتطلب معرفة مصادرها لهذا الغرض تطرقت في هذا المبحث إلى دراسة أهم مصادر التمويل التي صنفت حسب المدة الزمنية إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل حيث تمثلت في كل من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي أما النوع الثاني من مصادر التمويل فهو مصادر متوسطة الأجل تتمثل في القروض المباشرة المتوسطة الأجل والائتمان الإيجاري . إضافة إلى المصدرين السابقين هناك مصادر تمويل طويلة الأجل تتمثل أساسا في كل من الأسهم بنوعها العادية والممتازة و سندات الدين و الأرباح المحتجزة و أخيرا قروض طويلة الأجل.¹

الفرع الأول: مصادر التمويل قصيرة الأجل.

يعرف التمويل قصيرة الأجل على أنه عبارة عن التزامات دين تستحق في فترة زمنية قصيرة عادة ما تكون أقل من سنة، و توجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل أهمها الائتمان التجاري والائتمان المصرفي .

أولا: الائتمان التجاري :

هو عبارة عن التسهيلات بالدفع التي يمنحها المورد للتاجر (المنشأة) عند قيام هذه الأخيرة بشراء بضاعة لإعادة بيعها أو شراء مواد لتصنيعها و بيعها و يجب الإشارة هنا إلى أن البيع بالتقسيط لا يندرج ضمن الائتمان التجاري لأن الهدف منه هو لغاية الاستهلاك النهائي و ليس بهدف إعادة البيع كما إن بيع الأصول الثابتة بكمبيالات يندرج ضمن الائتمان التجاري و يتخذ هذا الأخير شكل حساب جاري (الحساب المفتوح) أو شكل كمبيالة أو سند إذن و جميع هذه الأشكال تمكن المشتري أن يحل من البائع على ما يحتاج إليه من بضاعة بصفة عاجلة مقابل وعد منه بسداد قيمتها في تاريخ أجل .

ويمكن فهم شروط الائتمان التجاري لو ألمنا بالعوامل المحتملة الثلاثة التي ينطوي عليها و هي :

¹ هشام بن عزة، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص34.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

أ. حجم الخصم المسموح به (الخصم النقدي) وهو عبارة عن الخصم الذي يقدمه البائع للمشتري في حالة قيام هذا الأخير بسداد قيمة البضاعة خلال مدة زمنية معينة .

ب . الفترة الزمنية المستوجب السداد خلالها دون اكتساب الخصم النقدي .
و تختلف أهمية هذا المصدر للتمويل من مؤسسة إلى أخرى بحسب مقدرتها على الشراء بالدين من الموردين و الذي يعتمد بدوره على الثقة القائمة بين المؤسسة و المورد .

ثانيا: الائتمان المصرفي:

يتمثل الائتمان المصرفي في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية و الصناعية .

و يلاحظ أن البنوك التجارية بصفة عامة تتجنب تمويل المشروعات بالقروض طويلة الأجل نظرا لأنها بطبيعتها أداة مالية متخصصة في منح أنواع معينة من القروض طويلة الأجل ، أما أهم أنواع القروض المصرفية التي تمنحها البنوك هي القروض الغير مكفولة بضمان معين و القروض المكفولة بضمان¹.

في حالة القروض الغير المكفولة بضمان يقوم البنك بالموافقة (ولمدة معينة من الزمن) على السماح للمشروع بالاقتراض كلما لزمه المال بشرط أن لا تزيد الكمية المقترضة على مبلغ معين في أي وقت ، وعادة يضع البنك شرطين عند قيامه بفتح اعتماد لأي منشأة ويعرف الشرط الأول بالرصيد المعوض ، حيث يطلب البنك من المقترض أن يحتفظ في حسابه الجاري بالبنك نسبة مؤوية معينة تتراوح بين 10% و 20% من قيمة الاعتماد ، و الشرط الثاني هو وجوب قيام العميل بسداد قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة بالإضافة إلى هذين الشرطين كثيرا ما يشترط البنك على المدين أن يلتزم بإتباع سياسات مالية معينة طوال فترة القرض مثل المحافظة على درجة معينة من السيولة أو المحافظة على نسبة اقتراض معينة .

و النوع الثاني من القروض المصرفية المكفولة بضمان و هذا الضمان إما أن يكون شخص آخر أو أصل معين كالحسابات المدنية أو أوراق القبض أو أي نوع من الأوراق المالية أو البضائع . والقاعدة هنا أن البنوك لا تمنح القروض المطلوبة لعملائها بالقيمة الكاملة للضمان المقدم بل تحتفظ بنسبة من قيمة الضمان لتغطية الأخطار وانخفاض قيمته وقت الرجوع لأصحاب الدين.

ثالثا: الأوراق التجارية:

و هي تمثل مختلف أنواع الأوراق ذات الأجل القصير و تستخدم هذه الأخيرة في العمليات التجارية على أساس أنها شهادة دين تظهر بكل وضوح حقوق و التزامات كافة أطرافها و بالتالي فإن هذه الأوراق التجارية تعتبر مصدر هاما لتمويل العمليات الاقتصادية وفي ما يلي بعض أنواعها وهي :

¹ هشام بن عزة، المرجع السابق، ص 35.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

السند لأمر ، سند الرهن، السفنجة (الكمبيالة)، الضمان الاحتياطي، سند الصندوق، سند الخزينة العامة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل متوسطة الأجل.

من أهم مصادر التمويل المتوسطة الأجل التي تستطيع أي مؤسسة أو شركة استعمالها لتمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل (المتداول) و لتمويل الإضافات على موجوداتها الثابتة تشمل مصادر التمويل متوسطة الأجل كل من قروض المدة أو قروض متوسطة الأجل وتمويل الاستئجار .

أولاً: الائتمان الإيجاري (التمويل بالاستئجار) وأنواعه:

هو أحد الخدمات التمويلية الحديثة يقوم بموجبها بنكاً أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً لذلك بوضع آلات و معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها الطرفين تسمى بثمن الإيجار أو دفعات الإيجار

وتعتبر عقود التأجير والتمويل كالتسهيلات الائتمانية المباشرة إذ أن توقع العقد بمثابة إقراض للأموال فالمستأجر لا يقوم بدفع قيمة الأصل لكنه يقوم بدلا من ذلك بدفع مبالغ محددة في العقد أي أنه كان بإمكان المستأجر اقتراض المبلغ كله لشراء الأصل واستخدام الأصل كما يشاء لأنه أصبح ملكه ثم يقوم بدفع أقساط القرض وفوائده إلى البنك .

ويمكننا من خلال هذا التعريف استخلاص ما يلي :

أن عملية التمويل بالاستئجار تتم بين طرفين متعاقدين ، الطرف الأول هو صاحب الأصل المستأجر ويسمى بالمؤجر أما الطرف الثاني فهو الطرف المستفيد من استئجار الأصل ويسمى المستأجر وتتم هذه العملية لمدة معينة تسمى بمدة الاستئجار وفق ثمن محدد يدعى بثمن الإيجار.¹

وللتمويل بالإيجار عدة خصائص منها:

إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل والتي تسمى بالمؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي الاستثمار مرة واحدة ، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى بدفعات الإيجار ، حيث تتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافاً إليه الفوائد التي تعود إلى المؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله .

¹الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 76.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

إن ملكية الأصل أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة وتستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط.

في فترة نهاية العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات هي :

- إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط ينقش بشأنها مجددا ، و تستفيد بالتالي لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكسب ملكيته .

- و إما أنها تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد ، وفي هذه الحالة تنتقل الملكية القانونية للأصل على المؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمال .

- و إما الخيار الأخير أن تمتنع عن تجديد العقد و تمتنع أيضا عن شراء الأصل وتنتهي بذلك العلاقة القائمة بينهما وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة .

تقيم عملية الانتماء الإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي : المؤسسة المؤجرة و المؤسسة المستأجرة و المؤسسة الموردة لهذا الأصل ، في هذه العلاقة تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة و دفع ثمنه بالكامل ، ثم تقوم بتقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار طبعاً .

أنواع الاستئجار:

أ- البيع وإعادة الاستئجار :

يعتبر البيع و إعادة الاستئجار نوعاً من أنواع التمويل بالاستئجار لأنه يتطلب إطفاء كامل لقيمة الأصل ويتم هذا النوع عندما تملك الشركة أو المؤسسة أرضاً أو عقاراً أو تجهيزات معينة وتقوم ببيعها المؤسسة تمويلية وفي الوقت نفسه تتعاقد مع هذه المؤسسة على استئجار الأصل منها للاستثمار في استعماله وقد تكون المؤسسة التمويلية البائعة (المستأجرة) القيمة السوقية العادلة للأصل أما دفعات الإيجار التي تدفعها الشركة المستأجرة أو (البائعة) فيجب أن يغطي مجموعها السعر المدفوع للأصل ويحقق عائداً مناسباً للمؤجر وفي الواقع إن البيع وإعادة الاستئجار يعتبر أن طريقة تمويل مماثلة وبديلة للحصول على قرض بضمانه من المصرف لذلك فإنه عند الحاجة إلى تمويل هذا النوع يجب دراسة هذين المصدرين للتمويل واختيار البديل الأقل تكلفة .

ب - الاستئجار التشغيلي:

يقدم عقد الاستئجار التشغيلي التجهيزات و خدمات الصيانة إلى المستأجر ، لذلك يدعى أحياناً بعقد استئجار خدمات وتعتبر السيارات والشاحنات والكمبيوتر في عداد التجهيزات التي يكمن الحصول على خدماتها بعقد استئجار من هذا النوع وتستدعي مثل هذه العقود أن يقوم المؤجر بتقديم خدمات

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

الصيانة للتجهيزات وتكون تكلفة الصيانة مسحوبة في دفعة الإيجار الدورية ،ويكون المؤجر عادة مسؤولاً عن تكاليف الأصل بتغطية مناسبة ودفع الضرائب العقارية المستحقة إذا كان الأصل عقاراً¹.

ج - الاستئجار التمويلي:

يتميز عقد الاستئجار التمويلي بأنه يتطلب إطفاء كامل قيمة الأصل خلال فترة العقد، لذلك يدعى أيضاً باستئجار رأسمالي أي أن مجموع دفعات الإيجار مناسبة على رأسمال المستثمر و قد يعطي الاستئجار التمويلي خيار للمستأجر إمكانية شراء الآلات في نهاية العقد، ولا يمكن فسخه إلا بموافقة طرفي العقد². و من خصائص عقود الاستئجار التمويلي أيضاً أنها لا تقدم أية خدمات صيانة للتجهيزات حيث يتكفل المستأجر بنفقات الصيانة بالكامل و كذلك بتكاليف التأمين و الضرائب العقارية ، كما أن عقد الاستئجار لا يمكن إلغاؤه فإذا أراد المستأجر أن ينهي العقد فعليه أن يسدد كافة دفعات الإيجار المتبقية دفعه واحدة، أما إذا تأخر المستأجر عن تسديد دفعات الإيجار فإن ذلك قد يؤدي في النهاية إلى إجبار المؤسسة على الإفلاس.

ثانياً: قروض المدة أو قروض متوسطة الأجل:

عادة ما يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات مثل عمر القرض وعادة ما يكون آجال استحقاق هذه القروض تتراوح ما بين سنة واحدة وسبع سنوات الأمر الذي يعطي للمقترض الاطمئنان بتوفر التمويل ويقلل من أخطار إعادة التمويل أو تجديد القرض قصير الأجل وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بأصل معين، أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من مصاريف التمويل المتوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى شركات التأمين حيث يمثلان المصدر الرئيسي لهذه القروض ويتم تسديدها وفق معدل فائدة يتحدد على ضوء مستوى أسعار الفائدة في السوق على أقساط تسمى بأقساط السداد وحيث تسدد الدورية.

ومن خصائصها مايلي:

- فترة السداد التي ذكرناها بين سنة و 7 سنوات.
- الضمان حيث تطلب البنوك وشركة التأمين ضمان يتراوح بين 30 % و 60 % من قيمة القرض.
- في بعض الأحيان يطلب المقرض أن يكون له حق الموافقة على أي تغيير يجري على إدارة منشأة المقترض خلال فترة القرض المتوسط الأجل .

الفرع الثالث : مصادر التمويل طويلة الأجل.

¹ محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات ، مكتبة العبيكات ، الرياض ، ط2، 1999، ص 511.
² مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014، ص21.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

تتعدد مصادر التمويل الطويلة الأجل مثلها مثل باقي المصادر الأخرى إلا أن الفارق الرئيسي بينها هو الفترة الزمنية التي تحددها وتتمثل هذه المصادر في العناصر التالية :

أولاً- **الأسهم** :يشير مصطلح السهم إلى حصة معينة في ملكية الشركة،ويمكن تصنيفها إلى نوعين هما¹:

أ- الأسهم العادية :

تمثل مستند ملكية لحاملها ,أي أنه يملك حصة في رأس مال الشركة , و لها قيم مختلفة هي :
قيمة اسمية :

تتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية
قيمة سوقية :

تتمثل في قيمة السهم في سوق رأس المال, و قد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الاسمية أو الدفترية .

و تعتمد شركات المساهمة اعتمادا يكاد يكون تاما على الأسهم العادية في تمويلها الدائم خصوصا عند بدء تكوينها لأن إصدار هذا النوع من الأسهم لا يحتمل الشركة أعباء كثيرة كما هو الحال بالنسبة للأسهم الممتازة أو السندات , إضافة إلى أن الشركة غير ملزمة بدفع عائد ثابت أو محدد لحملة الأسهم العادية .

فإذا حققت الشركة أرباحا كثيرة يمكن لحملة الأسهم العادية الحصول على عائد مرتفع , أما إذا حققت الشركة خسائر أو قررت عدم توزيع الأرباح فإن حملة الأسهم العادية لن يحصلوا على شيء .

ب - الأسهم الممتازة :

يمتاز هذا المصدر الهام من مصادر التمويل طويلة الأجل بجمعه بين صفات أموال الملكية و الاقتراض , وتعرف الأسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة ويحصل مالكي الأسهم الممتازة على ميزتين : ميزة العائد, و ميزة المركز الممتاز اتجاه حملة الأسهم العادية .

و من أسباب لجوء الشركات إلى إصدار الأسهم الممتازة كمصدر تمويلي نذكر ما يلي :
- زيادة الموارد المالية المتاحة للشركة من خلال ما يلقاه هذا النوع من الأسهم من إقبال لدى المستثمرين.

¹ حنان فنور، هنية بوكركة، أثر مصادر التمويل على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة عياشي سعيد للبلاط، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2020، ص45.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

- المتاجرة بالملكية لتحسين عائد الاستثمار من خلال الفارق الإيجابي بين كلفة الأسهم الممتازة و عائد الاستثمار.

استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة , باعتبار أنه ليس لهم الحق في التصويت .

ثانيا: الاقتراض طويل الأجل : و ينقسم إلى :

أ - القروض المباشرة طويلة الأجل :

هي الأكثر شيوعا كمصدر من مصادر التمويل طويل الأجل , و يحصل عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تتراوح بين 10-15 سنة و يمكن أن تصل إلى 20 سنة أما حجمها فيجب أن لا يتجاوز 70% من المصاريف الاستثمارية .

و تتمثل تكلفة هذه القروض في سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتا كل فترة قرض أو متغيرا طبقا لظروف سوق المال , وحسب الشروط الموضوعية في العقد.

ومن مبرراتها :

- عدم إمكانية التمويل بالأسهم والسندات.
- سرعة توفير هذا النوع من التمويل.
- ضعف السوق المالي وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على التمويل بالأسهم.
- يوفر للمؤسسة مرونة الاقتراض قصير الأجل¹.

ب- السندات :

تعتبر السندات جزء من القروض طويلة الأجل تصدرها المؤسسات بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية و التشغيلية , و تنقسم السندات إلى :

سندات غير مضمونة برهن أصول :

هي تلك التي يصبح فيها حامل السند دائنا دائما في حالة التصفية , حيث أن هذا النوع من السندات له الأولوية على أصول بذاتها , و تكون القدرة على تحقيق أرباح هي الضامن على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

سندات مضمونة برهن أصول :

و يكون الضامن في الغالب هو الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة , على أن ينص في السند ذاته على نوع أو أنواع الأصول الضامنة في حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها .

سندات الدخل :

¹ كريمة عمران، المؤسسة الاقتصادية والتمويل طويل الأجل دراسة حالة -مؤسسة الكوابل الكهربائية- بسكرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004، ص 93.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

تلتزم المؤسسة بدفع فوائد هذه السندات فقط في حالة تحقيقها لأرباح كافية لدفع هذه الفوائد بما يعني أن الفوائد نفسها لا تعتبر من قبيل الالتزامات الثابتة .

الفرع الرابع : مصادر التمويل الإسلامية.

يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاما مستقرا ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر، ومن الصيغ التمويلية الإسلامية ما يلي:¹

أولاً: صيغة التمويل بالمضاربة: هي عبارة عن عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال، ويسمى "صاحب المال" ويقدم الآخر العمل، ويسمى "المضارب" بحيث يكون الربح قسمة بينهما بنسبة شائعة متفق عليها عند التعاقد مع التأكيد هنا بان هذه النسبة تكون من الربح وليس من رأس المال المضاربة، لأنها إذا كانت من رأس المال أصبحت ربا، في حالة الخسارة يتحمل صاحب المال خسارة ماله، ويتحمل صاحب العمل (المضارب) خسارة جهده.

ثانياً: صيغة التمويل عن طريق السلم: السلم يعني التقديم والتسليم، ويسمى أيضا السلف، ومعناه أن يدفع الثمن حاضرا مقابل استلام سلعة في المستقبل.

ثالثاً: صيغة التمويل بالاستصناع: هو صيغة تمويل متوسطة الأجل، ويعني طلب صنع سلعة محددة المواصفات وبحجم لدى صانعها، مع الاتفاق على السعر مسبقا، وقد يتم دفع هذا السعر حالا أو مؤجلا أو على أقساط.

رابعاً: صيغة التمويل بالمشاركة: هو الاشتراك بين شخصين أو أكثر في استثمار مال معيناً وأموال معينة وذلك من أجل اقتسام وتوزيع الأرباح أو الخسائر الناشئة عن القيام بعمل أو أعمال محددة.

خامساً: البيع لأجل أو على أقساط: يعني هذا البيع من البيوع قيام البائع (أو المتصرف) بتسليم السلعة أو الصنفقة المتفق عليها إلى المشتري في حال، مقابل تأجيل سداد سعر البيع الكلي إلى وقت أجل معلوم على دفعات أو أقساط.

المبحث الثالث: تأثير التمويل الاستثماري على المؤسسة الاقتصادية.

للممول أهمية كبيرة في المجال الاستثماري، فلا استثمار بلا تمويل ومن هنا برزت حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل كعنصر أساسي لتحقيق أهداف مشروعاتها المختلفة في النمو والتوسع والاستمرارية، وانخفاض التمويل يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي تتراجع المؤسسة عن القيام باستثماراتها ونشاطاتها، وهذا ما يؤثر على التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة.

¹ مسعودة مساوكة، أثر القروض الاستثمارية في تمويل المشاريع الناشئة-دراسة حالة تمويل مشروع استثماري فلاحى بقرض التحدي بوكالة مجانة 704-برج برعيريج، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020، ص20.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

المطلب الأول: دور التمويل في زيادة المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى العلاقة التي تربط التمويل ومصادره بين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية مما يسمح لنا بفهم كيفية تأثير التمويل على المردودية المالية، ومن أجل ذلك سيتم تحديد مفهوم المردودية المالية، ومختلف الآليات التي يجب على المؤسسة أن تطبقها وتعملها من أجل التحكم في مردوديتها المالية.¹

الفرع الأول: تعريف المردودية المالية:

تعرف المردودية المالية بأنها التدفق النقدي الذي يعود للمساهمين نتيجة استثمار أموالهم الخاصة، وتكون مرتبطة بمقدار النمو في ثروة المساهمين خلال الدورة، وبالإضافة إلى ذلك تعتبر بمثابة المقياس الذي يعطينا مدى قدرة المؤسسة على توفير الأموال اللازمة للاستمرار بأشغالها ونشاطاتها.

ويتم قياسها باعتباريات مختلفة مثل: المردودية المالية بمصطلح تدفق نقدي، أو المردودية المالية بمصطلح الربح.

الفرع الثاني: آليات التحكم في المردودية المالية.

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من التحكم في مردوديتها المالية ومراقبة تطورها يجب عليها التحكم في مصادر تمويلها بصورة عقلانية، وذلك من خلال هامش النتيجة ورقم الأعمال وكذلك درجة المديونية، وهذا ما يطلق عليه بالتحكم في المردودية الاقتصادية وذلك من خلال تحديد نقاط ضعف نشاطها العادي، ومن ثم اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لتصحيح الخطأ وتقويم النشاط والجدول التالي يوضح كيفية تحكم المؤسسة في مردوديتها المالية.

جدول رقم (1): تحكم المؤسسة الاقتصادية في المردودية المالية.

البيان المدى	هامش النتيجة	رقم الأعمال
المدى القصير	توسيع حجم الإنتاج والمبيعات. تطوير القدرات الإنتاجية. احترام الجودة.	تجنب ظهور أصول وعناصر معطلة وغير مستعملة. تسيير عقلاني للمخزون وتخفيضه. إدارة بيع نشطة.

¹ حنان فنور، هنية بوكريمة، المرجع السابق، ص 50.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

التركيز على الحصول على سيولة دائما. تعزيز التمويل الذاتي. تقليل الوعاء الضريبي.	التطوير الداخلي للمؤسسة. تجديد القدرات الإنتاجية والتسويقية. التوجه إلى استثمارات أكثر ربحية.	المدى المتوسط
تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة. تصفية الأصول العاطلة أو المهتلفة. التحكم السليم في درجة المديونية.	التوسع خارجيا. المساهمة في رأس مال شركات أخرى. التوسع الجغرافي للأنشطة. البحث عن فرص أخرى للربح.	المدى الطويل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع:حنان فنور،هنية بوكرمة،أثر مصادر التمويل على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية- شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيجل،الجزائر،2020،ص45.

المطلب الثاني: دور التمويل في زيادة الاستثمارات في المؤسسة الاقتصادية.

إن القدرة على زيادة الاستثمارات داخل المؤسسة الاقتصادية يوجب عليها الاهتمام بالتمويل ومصادره وذلك من خلال توفير الموارد المناسبة في الوقت المناسب وربطها بمكان توظيفها وعليها أن تراعي في ذلك عاملي المخاطرة والربحية، ويعتبر التمويل أداة هامة في توسيع قاعدة الاستثمار داخل المؤسسات الاقتصادية من خلال عدة عوامل واليات.¹

الفرع الأول:تنوع أساليب التمويل.

إن توظيف الموارد المالية في إقامة مشروعات استثمارية ،من خلال أساليب مختلفة في التمويل كالتمويل التاجيري،الصيغ الإسلامية المختلفة (مضاربة،مشاركة،وغيرها) العروض التمويلية البنكية المختلفة تحفز المستثمرين على القيام بالاستثمار عن طريق رفع الكفاءة الحدية لرأس المال - العائد الذي يتوقع المنظم الحصول عليه - والإقبال عليه عندما تكون في حدودها العليا.

الفرع الثاني: المزايا الضريبية وانخفاض أسعار الفائدة.

يقبل المستثمرون على الدخول في استثمارات جديدة وذلك عندما تكون هناك مزايا ضريبية،وذلك من خلال التمويلات متوسطة وطويلة الأجل،والاعتماد على صيغ تمويل إسلامية يتم فيها إهمال سعر الفائدة،وهذا ما يشجع المستثمرين على توسيع نشاطات مؤسساتهم الاقتصادية،والإقبال على

¹ إبراهيم عبد الحليم قابة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي في الأردن، بحث في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،جامعة اليرموك،الأردن،2019،ص291.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

تنوع مصادر تمويل استثماراتهم وهذا ما يعطي ديناميكية فعالة داخل المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة

المطلب الثالث: الدور التنموي للتمويل الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية.

إن منح التمويل لاستثمارات في أي مؤسسة اقتصادية يجب عليه أن يراعي عدة اعتبارات وأهمها: الملاءة المالية للعميل والجدوى الاستثمارية للمشروع، بحيث يتم منح التمويل للمشروعات ذات الجدوى الأعلى التي تحقق ارتفاعا في الإنتاج والأرباح، ولا شك أن تلك المشروعات تكون هي الأكثر إضافة إلى التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تأثير التمويل على مستوى الأسعار (مقاومة التضخم).

التضخم ظاهرة نقدية تعبر عن نفسها بارتفاع محسوس في المستوى العام للأسعار، وجوهر هذه الظاهرة اختلال بين المعروض النقدي الذي يمثل الطلب الكلي والمعرض السلعي الذي يمثل العرض الكلي.¹

فالتحويل يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، والاستقرار في مستوى الأسعار وذلك من خلال الديناميكية الإنتاجية والخدمية في المؤسسات الاقتصادية التي تتحصل على التمويل.

زيادة إنتاج المؤسسة يؤدي إلى زيادة المعروض السلعي أو الخدمي وبالتالي استقرار في مستوى الأسعار وبالتالي في قيمة النقود، فالتمويل المرتبط بنسبة الأرباح أو المرتبط بالفوائد المترتبة عن القروض هو مرتبط بالإنتاج الحقيقي وبذلك يسهم التمويل بكل الصيغ إسلامي أو ربوي في عرض السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى الحد من التضخم (ارتفاع الأسعار).

الفرع الثاني: أهمية التمويل في التقليل من البطالة.

تعرف البطالة حسب التوصيف القانوني والإجرائي بأنها الحالة التي يكون فيها الإنسان راغبا في العمل وقادرا عليه وباحثا عنه وراضيا بمستوى الأجر السائد ومع ذلك لا يجده.² وتظهر أهمية التمويل في التشغيل والحد من البطالة من خلال صيغ مختلفة - خاصة التمويل الإسلامي - تتحصل عليها المؤسسة الاقتصادية، فمثلا يقوم المالك باتخاذ القرار التمويلي وذلك بالحصول على التمويل اللازم لإتمام مشروع أو تنفيذ مشروع أو صفقة معينة أو الحصول على أصول معينة، وهذا ما يرفع وتيرة الانجاز والنشاط داخل المؤسسة فيجعلها تقبل على التنفيذ من أجل تسديد ديونها لأصحابها وانجاز مشاريعها في أجالها المحددة ، وهذا ما يحتم عليها تشغيل يد

¹ عبد الجبار السبهاني، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، مطبعة حلاوة، أريد، الأردن، 2016، ص 255.

² المرجع السابق، ص 255.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

عاملة وهو ما ينعكس بدوره على مستوى التشغيل والتقليل من البطالة وتحقيق تنمية اجتماعية موازية للتنمية الاقتصادية ويتحقق رخاء اقتصادي واجتماعي.

الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات

خلاصة الفصل:

لقد ساهمت الاستثمارات بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، كما أدى تنوع مجالات الاستثمار في الوقت الحالي إلى تنوع مفاهيمه فبعد أن كانت النظرة للاستثمارات في الماضي تأخذ بعد واحد وهي أنه عملية صرف أموال في الوقت الراهن من أجل الحصول من ورائها على نتائج مستقبلية وفي مجال المشاريع المنتجة المادية فقط.

فقد تنوعت النظرة إلى الاستثمار فأصبح ينظر إليه من عدة نواحي ولم يعد يقتصر على المشاريع المادية المنتجة كما في الماضي.

ولذلك فإنه ينبغي على المستثمرين الذين يبحثون عن الفعالية والنجاعة لاستثماراتهم أن يحسنوا اتخاذ القرار من خلال إتباع الآليات المختلفة المذكورة في الفصل، فتضمن لهم تقييم نسبي للمشاريع الاستثمارية .

ولتشجيع الاستثمار والرفع من درجة فعاليته وتوسعته كان لزاما توفير تمويل لهذا الاستثمار، ولأهمية هذا الأخير فقد جرى تصنيفه إلى أنواع متعددة وذلك وفق معايير ونواحي مختلفة.

ونظرا لتنوع أشكال التمويل فإن هذا بالضرورة يقودنا إلى تنوع مصادر التمويل وهو عموما يأخذ شكلين قصير الأجل (تمويل استغلال) أو متوسط و طويل الأجل (تمويل استثمار) وهو ما يؤثر تأثيرا بالغ الأهمية على الفعالية والنشاط داخل المؤسسات الاقتصادية بمختلف توجهاتها إنتاجية كانت أو خدمية وذلك من خلال دور المهم في تنشيطها من خلال زيادة الاستثمار أو المردودية المالية أو خلق مناصب الشغل وغيرها من النواحي التي تتأثر بالتمويل وزيادته داخل المؤسسة .

وسوف أتطرق في الفصل الثاني على نموذج لمؤسسة استفادت ونوعت مصادر تمويل استثماراتها وكيف تأثرت بالإيجاب وكان التنشيط ظاهرا في العديد من النواحي.

الفصل الثاني: دراسة

حالة تمويل في شركة

الحديدي للأشغال

المعدنية والإنشائية

دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

{ وأنزلنا الحديد فيه بأسّ شديد وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ } [الحديد: 25]

{ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ } [سبأ: 10]



من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري حول مختلف مصادر تمويل الاستثمارات في المؤسسة الاقتصادية، بعرض أهم المفاهيم المرتبطة به، ارتأيت تدعيمه بالجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لشركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية بولاية برج بوعرييج، وكان من أسباب اختياري لهذه الشركة الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الشركة في مجال الأشغال المعدنية والإنشائية على مستوى الولاية بصفة خاصة وعلى مستوى الوطن بصفة عامة، فالشركة لها وزن كبير إذ تلبي جزء كبير من احتياجات المؤسسات والمصانع والشركات العمومية والخاصة وكذا الأفراد وهذا اعتبارا من النتائج الايجابية والسمعة الطيبة التي توصلت إليها.

لذا قمت بتقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم عام حول الشركة.

المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المتحصل عليها في الشركة.

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية والاقتصادية للشركة بعد التمويل.

المبحث الأول: تقديم عام حول الشركة.

تعتبر شركة الحديدي واحدة من أهم الشركات الرائدة في مجال الإنشاءات والإنشاءات المعدنية على مستوى ولاية برج بوعريبيج وعلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى نشاطاتها المختلفة على مستوى بعض الدول العربية على غرار دولة الأردن، وذلك لما تملكه من أهمية على مستوى النسيج الصناعي المحلي والوطني.

المطلب الأول: التعريف بشركة الحديدي.

الفرع الأول: نشأة شركة الحديدي.

شركة الحديدي للإنشاءات والإنشاءات المعدنية هي شركة ذات مسؤولية محدودة وهي نتيجة شراكة أردنية جزائرية تم إنشاؤها سنة 2012، تقع الشركة على المستوى الطريق الوطني رقم 05 لشبور باتجاه الياشير، وتبعد عن مقر ولاية برج بوعريبيج بحوالي 7 كلم، وتتربع على مساحة 1 هكتار منه 6500 متر مربع مبنية. علما أنها تأسست برأس مال اجتماعي قدره 53 مليون دينار جزائري، تحت سجل تجاري رقم: 34- /00- 12 ب 0464514، بعدد عمال قدر ب 72 عاملا، ونظام العمل في الشركة هو الدوام الواحد 8 ساعة يوميا من السبت إلى الخميس.

الفرع الثاني: نشاط شركة الحديدي.

وتنشط شركة الحديدي في مجال إنجاز المشاريع الصناعية الكبيرة، وتختص في تنفيذ الإنشاءات المعدنية والهندسة المدنية وأعمال البناء بغرض إنجاز:

- المستودعات والمخابئ
- مستودعات التخزين
- مراكز التسوق وصالات العرض
- مراكز رياضية وترفيهية
- المصانع وورش العمل
- مباني للاستخدام الإداري.

متوجة بالتأهيل المهني من صنف (07) في المباني والأشغال العمومية وأشغال الري، تركز شركة الحديدي نشاطها في المجالات التالية:

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

- تصميم وإنجاز المباني من الهياكل المعدنية
 - توريد وتركيب الهياكل المعدنية
 - بيع الخرسانة الجاهزة .
- وتضم شركة الحديدي كادر بشري مهم يتلخص فيما يلي :
- جدول رقم (2): قائمة الموارد البشرية لشركة الحديدي.**

رقم الترتيب	الوظيفة	العدد
1	مدير تنفيذي	01
2	مدير تقني	01
3	مدير الإنتاج	01
4	مدير المشاريع	01
5	مهندس دراسات	01
6	مسؤول مراقبة الجودة	01
7	مسؤول تجاري	01
8	مسؤول إداري ومالي	01
9	مسؤول إدارة الجودة	01
10	مسؤول الخدمات اللوجستية	01
11	مدير تسويق	01
12	تقني في تسيير الورشات	01
13	مشتري	01
14	سائق رافعة/آلية	02
15	سائق آلية P/L	02
16	سائق آلية S/R	01
17	مسؤول مخزن	01
18	تقني صيانة	01
19	خراط	01
20	عمال	12
21	عامل تركيب للإطارات المعدنية	20
22	دهان	04
23	لحام	09

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

04	عون امن	24
01	عون نظافة	25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

كما تضم ترسانة من العتاد المهم كما يلي:

جدول رقم (3): قائمة الوسائل المادية لشركة الحديدي.

الآلات	المركبات
Echafaudage	Hyundai i20
Ligne de perçage de profil CNC Akyapak 3ADM 1200	Hyundai accent rb
Plasma machine de découpe	Hyundai accent gls
Presse plieuse 125 t /320	Hyundai accent rb
Profileuse	Accent gls
01 Pont roulant 10 tonnes	DFSK
03 Pont roulant 10 t	CHANA
02 Pont roulant 10 tonnes	JAC
Compresseur d'air 500 l ATLAS COPCO	Hyundai retro
Filtreuse machine de filetage	Clark maximal 7t
Deux (02) Guillotine de découpage 25*3.20 m	Hawiwin remorque
Machine à tour COLCHESTER	Camion S/remorque Howo
Six (06) Perceuse PM	Camion grue
Trois (03) Perceuse ROENE WELEG	Clark maximal 4t
Sableuse BIG RED	Tracteur6*4 semai how
Onze (11) Poste semi automatique MULLER	Camion malaxeur Howo
Six (06) Poste à souder manuel HELVI	
Six (06) Poste de soudure 450	Camion malaxeur chacman
Deux (02) Pont roulant PM 01 TONNE	Camion malaxour chacman
Deux (02) Ponçonneuse SAHINLER	Camion à benne SHAANQI
Douze (12) Tronçonneuse	Camion à benne SHAANQI
Codeuse GN 40 EQUINAS	Mini compacteur
Groupe électrogène 30 kva	KIA
Ponçonneuse mobile	Grue sur roue XCMG
/	Camion Pompe a béton mercedes
/	Unité Centrale à beton PROMEX

/	Retro chargeur hyundai
/	Pelle chargeur hyundai
/	Mini compacteur cylindrique ROADWAY

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: دور شركة الحريري وأهدافها.

تحتل شركة الحديدي دور مهم في القطاع الصناعي باعتبارها تقوم بإنجاز هياكل المصانع وغيرها من المشاريع المهمة في النسيج الصناعي وهذا ما سوف أعرضه في هذا المطلب مبينا الدور المهم لهذه الشركة.

الفرع الأول: دور شركة الحديدي.

على مر السنوات اكتسبت الشركة خبرة معتبرة في القطاع الصناعي وإنجاز الهياكل الفولاذية: المستودعات ووحدات الإنتاج والمباني المختلفة... وهذا بفضل العديد من المشاريع التي نفذتها لصالح الهيئات المختلفة والشركات الخاصة والعامة.

يتكون فريق شركة الحديدي من مصممين ورسامين وطواقم إداري مؤهل بمساعدة مهندسين وتقنيين ميدانيين تميزوا جميعهم في التحقيق المشترك للعديد من المشاريع.

تستثمر شركة الحديدي باستمرار في أحدث المعدات للمحافظة على تنافسيتها في السوق.

وبفضل جودة إنجازاتها ومهارات فرقها، حجزت الشركة لنفسها مكانة هامة ضمن عدد معتبر من الشركات المنافسة.

وبعد أكثر من 27 عامًا من الخبر في تشييد المباني الفولاذية (الهياكل المعدنية)، اقتتت الشركة في عام 2016 محطة للخرسانة الجاهزة وهذا بغرض تنويع نشاطها وتقديم خدمات وحلول شاملة لعملائها

ترتكز فلسفة شركة الحديدي على تصنيع وإنجاز مباني ذات معايير عالية من الأداء والجودة: إذ تعتبر أن لكل مشروع خصوصيته، اعتمادًا على الموارد المالية المتوفرة للمشروع و على الاحتياجات الخاصة للعملاء.

و تعتمد منهجيتها على العناصر الأساسية التالية:

- الاستماع الجيد لمتطلبات العملاء.
- فهم أهداف وإشكاليات المشروع.

- التحكم الجيد في البيانات لتحقيق فهم جيد لاحتياجات العميل.
- تحديد المنتج المطلوب وإنجاز المبنى مع مراعاة الميزانية والجدول الزمني.
- التعاون مع موردينا من أجل الجودة الجيدة للمنتجات المقتناة منهم وهذا للحصول على نتيجة أفضل.

ومن موردينا الرئيسيين ومنتجاتهم:

- شركة كابرومات SarlCapromet (توريد الحديد)
 - شركة ستيلور SarlSteelor (توريد الحديد)
 - شركة بيلباو Sarl Bilbao (توريد الحديد)
 - مجموعة رحماني (توريد الواح سندويتش و المطيلات المعدنية وقطع تشطيب)
 - شركة سابان SarlSapeint (توريد طلاء مضاد للصدأ).
 - شركة الإسمنت لعين الكبيرة SACEK من مجموعة GICA (توريد الاسمنت للخرسانة الجاهزة)
 - شركة لافارج Lafarge بحمام الضلعة ولاية المسيلة (توريد الاسمنت للخرسانة الجاهزة)
 - شركة هدنه و أبنائه SNC Hedna&Fils (توريد الحصى)
- الفرع الثاني: أهداف الشركة.**

- تلعب شركة الحديدي دورا هاما في النسيج الصناعي والبناء على مستوى الوطن ، ومن أهدافها:
- جعل استخدام الإنشاءات المعدنية أكثر انتشارا في انجاز الأبنية والمشاريع لما لها من أهمية في اختصار الوقت والصلابة في البناء.
 - نشر استخدام الإنشاء المعدني لما له من مزايا في الحفاظ على البيئة أثناء الانجاز.
 - استخدام الحديد في انجاز المشاريع الصناعية بدل الإكثار من الخرسانة بسبب توفره وسهولة الحصول عليه.
 - العمل على محاكاة الإنشاءات العالمية في استخدام الحديد في انجاز المباني والمصانع وغيرها.
 - جلب التكنولوجيا الحديثة والمتجددة في هذا المجال إلى الوطن، واستخدام البرمجيات الحاسوبية في عمليات التصميم والإنشاء بالمعدن.
 - تطوير كادر فني متخصص وقادر على المنافسة.
- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة الحديدي.**

إن الهيكل التنظيمي يتطور ويتغير بتوسع نشاط الشركة إذ لابد من وجود هيكل يتلاءم مع هذا التوسع وهو ما لاحظته في هذه الشركة حيث يتمشى هيكلها التنظيمي مع توسع نشاطها. سأعرض الهيكل التنظيمي لهذه الشركة كما يلي:

الفرع الأول: الإدارة العامة للشركة.

وتتضمن ما يلي:

أولاً: المديرية العامة : يوجد بها السيد المدير العام طه الحديدي فهو المشرف العم على تسيير الشركة بالإضافة إلى الأمانة العامة ومكتب الاستشارات.

ثانياً: نيابة المديرية العامة: يوجد بها السيد نائب المدير العام ، ينوب عنه في بعض المواضيع التي يخولها له قانوناً، كما يساعده في تسيير الشركة ، ويعتبر المنسق بين المديرية العامة والمديرية التنفيذية.

الفرع الثاني: الإدارة التنفيذية للشركة.

وتتضمن ما يلي:

أولاً: المدير التنفيذي: يسهر على تنفيذ الخطط والتعليمات التي تأتي من المديرية العامة، ويشرف على تنفيذ المشاريع ويساعده:

أ - مسؤول إداري ومالي: يهتم بالأمور الإدارية والمالية.

ب- مسؤول نظام إدارة الجودة: يتابع جودة مسار الإنتاج والانجاز، كما يراقب المواد الأولية ويدرس إمكانية دخول خط جديد، ويقوم بدراسات المقارنة.

ثانياً: المدير التقني: يعتبر المسؤول المباشر على انجاز المشاريع وإنتاج الهياكل المعدنية والإنشاءات في المحطات التابعة للشركة ويساعده:

أ - مهندس دراسات : يحضر الدراسات اللازمة والخاصة بمشاريع الشركة.

ب - مدير الإنتاج: يشرف على: ورشة التحضير، ورشة التركيب و التلحيم ، ورشة الصفائح المعدنية، ورشة الطلاء، مسير المخزونات.

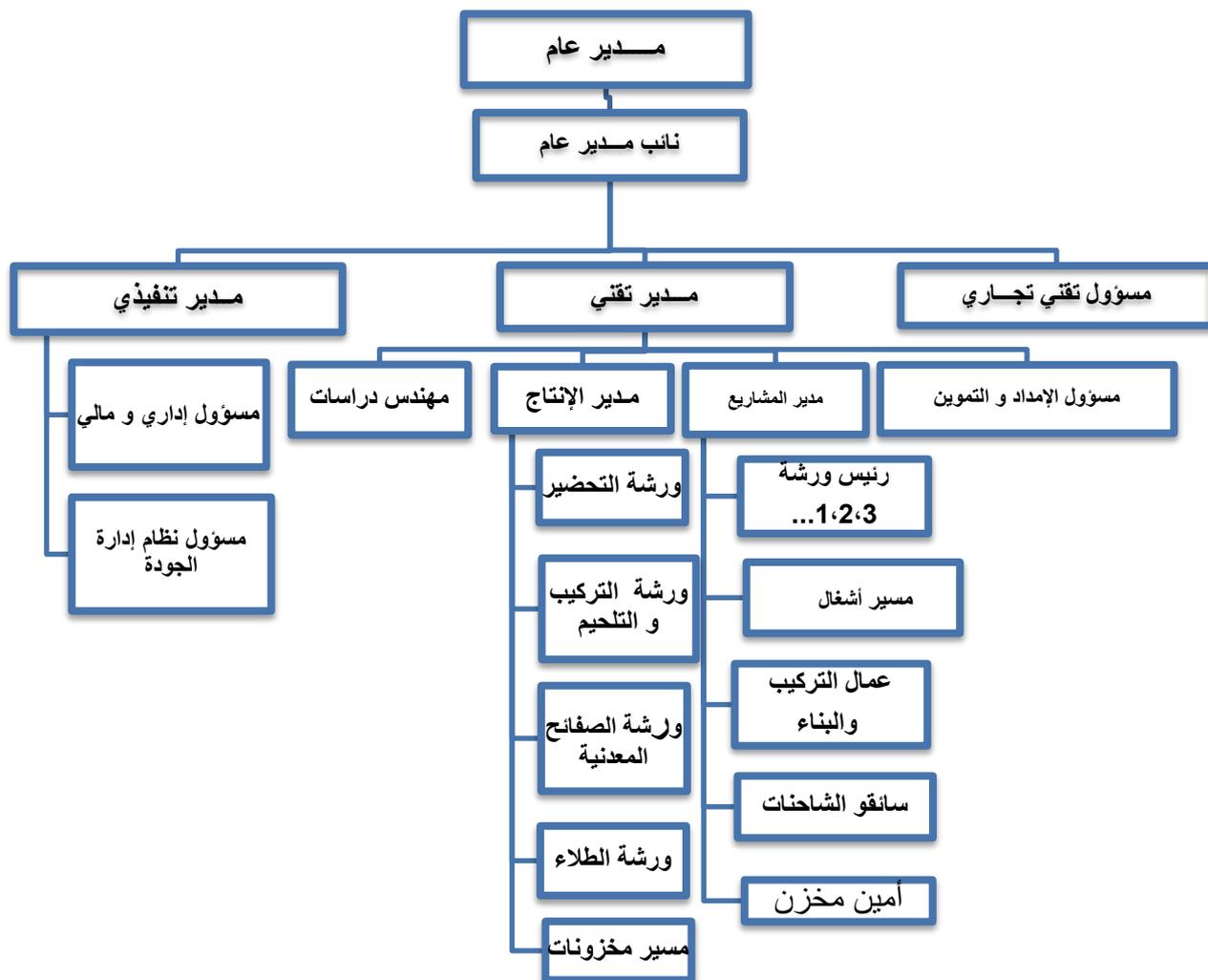
ج - مدير المشاريع: مهامه خارجية أكثر إذ يعتبر المسؤول على: الورشات المختلفة مسير الأشغال ، عمال التركيب والبناء، سائقو الشاحنات، أمين المخزون.

د - مسؤول الإمداد والتموين: وهو المسؤول على إمداد الشركة بما يلزمها من مواد أولية وتموينية كالحديد والاسمنت وغيرها.

ثالثاً: المسؤول التقني والتجاري: يقوم بتوجيه وتنسيق الأنشطة التالية: الإنتاج، الصيانة

الإرسال، التوصيل، كما يضمن تنفيذ مخطط الإنتاج والانجاز للشركة مع عملائها.

شكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لشركة الحديدي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة.

المبحث الثاني: بالصيغ التمويلية المتحصل عليها في الشركة.

قامت شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية بعدة استثمارات من أجل تكبير حجم الشركة والدخول في مناقصات للأشغال الكبرى وذلك حتم عليها الحصول على تمويلات مختلفة ، ومن بين المصادر التمويلية التي تحصلت عليها الشركة نذكر الحصول على تمويلات من شركات مالية متنوعة وذلك مراعاة لظروف خاصة بالشركة وحسب المتوفر من التمويلات وسأنتطرق للتمويلات التي تحصلت عليها شركة الحديدي حسب ما قدم لي من معلومات ومعطيات في أثناء مقابلاتي المتعددة

مع المدير المالي للشركة.

المطلب الأول: التمويل من طرف الشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف (sofinance)

الفرع الأول: تعريف شركة sofinance.

هي مؤسسة مالية عمومية متخصصة في الاستثمار، يبلغ رأس مالها خمسة ملايين دينار جزائري، تم اتخاذ قرار إنشائها من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 06 أوت 1998، من أجل تطوير الإنتاج الوطني وتطوير منتجات مالية جديدة، وتم منحها الموافقة لبداية نشاطها من طرف بنك الجزائر في 09 جانفي 2001.

وتعتبر ثاني شركة رأس مالها استثماري ناشطة بالجزائر، وتقوم بنشاط التمويل عن طريق الإيجار إلى جانب نشاطها بالتمويل برأس المال الاستثماري، حيث لا تتعدى نسبة مساهمتها في التمويل 35% من رأس مال الشركة كحد أقصى، ثم تطور حتى وصل إلى 65% وركزت الشركة مهامها في:

- تقديم المساعدة والمشورة للمؤسسات العمومية في عمليات الخوصصة
- تنمية مهارات الهندسة المالية لمصلحة مجلس مساهمات الدولة.
- تسيير الأموال لصالح المتعاملين الاقتصاديين¹.

الفرع الثاني: عقد تمويل تأجيري من شركة: sofinance (الجهة المؤجرة)

لصالح: شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية (الجهة المستأجرة)

وفيما يلي جدول يمثل عقد التمويل التأجيري من شركة (sofinance) كجهة مؤجرة ولصالح شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية كجهة مستأجرة.

جدول رقم (4): قائمة بالاستثمارات التي تم تمويلها من شركة sofinance.

السنة	الممون	الاستثمار	مدة العقد	المبلغ	عدد التأجير	كيفية السداد
-------	--------	-----------	-----------	--------	-------------	--------------

¹ مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، ص 130.

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

ربعي (3 أشهر)	16 تأجير	179 000.00 79 200.00 16 000.00 156 000.00 46 000.00	4 سنوات	6 محطات تلحيم 6 موزعات 6 كوابل اتصال 6 حامل قارورة غاز 5مصاييح ضخمة -نوع501-	SARL ECT-ALU- WELD	2021/2017
ربعي (3 أشهر)	16 تأجير	1 530 000.00	4 سنوات	محطة فرعية مسبقة الصنع من بالخرسانة المسلحة	SARL KAZELEC	2021/2017
ربعي (3 أشهر)	16 تأجير	3 400 000.00	4 سنوات	محول 400 KVA	SARL KAZELEC	2021/2017
ربعي (3 أشهر)	16 تأجير	2 200.000.00	4 سنوات	آلة قطع التصنيع باستخدام الحاسوب	AKYAPAK MARINA SAN	2019/2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

بعد استفاد مدة التأجير التمويلي انتهى العقد بتمليك الشركة لكل هذه الاستثمارات (من معدات وآلات) وبذلك تكون هذه الأخيرة قد أثرت حظيرة الشركة بالآلات والمعدات التي تحتاجها الشركة في استمرار نشاطها في السوق المحلي والوطني.

المطلب الثاني: التمويل من طرف شركة مغرب قرض إيجار الجزائر (M .L. A LEASING).

الفرع الأول: تعريف شركة M .L. A LEASING.

تم إقامة شركة للقرض والإيجار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت العمل سنة 2006 ويتعلق الأمر بالمؤسسة مغرب قرض إيجار الجزائر M .L. A Maghreb leasingAlgérie وهي مؤسسة برأسمال مشترك تونسي- أوروبي اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005 رأسمالها هو 1 مليار دينار محرز بنسبة 50%، ومنذ تأسيسها حققت نجاحا كبيرا لتخصصها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم بتقديم الحلول في مجال تأجير التجهيزات الصناعية، معدات الأشغال العمومية وسائل النقل، السيارات النفعية والسياحية، ولها 05 وكالات في الوطن (العاصمة سطيف، وهران، عنابة، حاسي مسعود) وبدأت في تطوير نشاطها وقامت بفتح وكالات أخرى حيث عرفت تطوير نشاطها من تطوير الفاكوتورينغ والتأجير الطويل المدى L L D.¹

الفرع الثاني: عقد تمويل تأجيري من شركة M L A leasing (وكالة سطيف (الجهة المؤجرة)

لصالح : شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية (الجهة المستأجرة)

وفيما يلي جدول يمثل عقد التمويل التأجيري من شركة (M L A leasing) كجهة مؤجرة ولصالح شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية كجهة مستأجرة.

جدول رقم (5): قائمة بالاستثمارات التي تم تمويلها من شركة M L A leasing

الآليات:

السنة	الممون	الاستثمار	مدة العقد	المبلغ	عدد التأجير	كيفية السداد
2019/2015	EUURL GM TRADE	02 شاحنة تفرغ 15 SHAAQUI طن	4 سنوات	10 800 000.00	48 تأجير	شهري
2019/2015	EUURL GM TRADE	02 شاحنة خلط الخرسانة	4 سنوات	11 088 000.00	48 تأجير	شهري

1 هشام بن عزة، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسة الاقتصادية، ص 186

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

شهري	48 تأجير	5 400 000.00	4 سنوات	سيارة كيا SORENTO	EURL GM TRADE	2021/2017
شهري	48 تأجير	25 964 400.00	4 سنوات	رافعة	EURL GM TRAD	2019/2015
شهري	48 تأجير	5 940 000.00	4 سنوات	01 شاحنة نصف مقطورة	EURL GM TRAD	2019/2015
شهري	48 تأجير	7 458 000.00	4 سنوات	01 آلة الحفر و الشن الخلفي	EURL GM TRAD	2019/2015
شهري	48 تأجير	21 912 000.00	4 سنوات	02 آلة الشن والترقيغ	EURL GM TRAD	2019/2015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

العقاد:

السنة	الممون	الاستثمار	مدة العقد	المبلغ	عدد التأجير	كيفية السداد
2020/2016	EURL EMIRE	مولد كهرباء	4 سنوات	330 000.00	48 تأجير	شهري
2019/2015	EURL EMIRE	ميزان كهربائي	4 سنوات	1 452 000.00	48 تأجير	شهري
2019/2015	EURL EMIRE	جهاز بلازما (للتحيم باليزر)	4 سنوات	1 980 000.00	48 تأجير	شهري
2019/2015	EURL EMIRE	مصنع الخرسانة	4 سنوات	16 800 000.00	48 تأجير	شهري
2019/2015	EURL EMIRE	3 جسر متحرك	4 سنوات	11 286 000.00	48 تأجير	شهري

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

بعد استنفاد مدة التأجير التمويلي انتهى العقد بتمليك الشركة لكل هذه الاستثمارات (من معدات وآلات وشاحنات) وبذلك تكون هذه الأخيرة قد أثرت حظيرة الشركة بالآلات والمعدات والمركبات التي تحتاجها الشركة في استمرار نشاطها في السوق المحلي والوطني وهذا ما انعكس إيجاباً على موقع الشركة وجعلها تدخل العديد من المناقصات والفوز بها لأنها أصبحت تملك ترسانة لا يستهان بها من المعدات والمركبات وقد ساهمت هذه الاستثمارات المتملكة من التأجير المالي في سرعة الانجاز ونوعيته.

المطلب الثالث: التمويل من طرف بنك البركة الإسلامي (صيغة المساومة).

الفرع الأول: تعريف صيغة المساومة.

يتمثل بيع المساومة في طلب العميل من البنك أن يشتري سلعة معينة، يشتريها البنك من طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديدده، وببيع لا يعلمه العميل تبعا لذلك، ويكون للعميل الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك البنك لها، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للبنك بالأقساط وعلى النحو الذي يتفق عليه، ويقوم البنك بتطبيق بيع المساومة على السلع التي تشتري من السوق المحلي.¹

الفرع الثاني: عقد تمويل إسلامي بصيغة "المساومة" من بنك البركة (الجهة الممولة)

لصالح : شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية (الجهة المستفيدة)

يمثل الجدول أدناه المواد الأولية التي تقوم شركة الحديدي بالحصول عليها من طرف بنك البركة الإسلامي وكالة برج بوعريريج في إطار البيع بالمساومة.

جدول رقم (6): قائمة بالاستثمارات التي تم تمويلها من بنك البركة.

تمويل المواد الأولية:

الجهة الممولة	المادة الأولية	الكمية	كيفية الدفع
GOLD METAL TOUALI	روافد معدنية	حسب احتياجات المشاريع المنجزة	4 أشهر
ILOOK	لفائف الحديد		4 أشهر
CAPROMET	زوايا معدنية		4 أشهر
HODNA STEEL	لوحات السونديوتش		4 أشهر
STEELOR TN40	صفائح معدنية		4 أشهر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

تختلف مشتريات الشركة من المواد الأولية من فترة إلى أخرى وذلك تبعا للمشاريع التي تقوم بانجازها ، وهو ما يجعل كمية المشتريات غير ثابتة وتختلف من فترة إلى أخرى وكذلك سعر الشراء فإنه يتبع حالة سعر السوق المحلي والوطني وحتى العالمي.

¹ www.qib.com.qa الموقع الرسمي لمصرف قطر الإسلامي، تاريخ الدخول: 2021/06/11 على الساعة 10:10

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية والاقتصادية للشركة.

بالاعتماد على ما قدم لي من وثائق سوف اعمل جاهدا الى دراسة الوضع والهيكال المالي للشركة لمعرفة حالتها المالية إن كانت نشطة وفعالة أو تميل إلى الركود، وذلك عن طريق حساب مؤشرات التوازن المالي والتعليق عليها، وهذا كتحليل ساكن وحركي في نفس الوقت وذلك بالاعتماد على الأنشطة لفترات سابقة للوصول إلى تفسير معين يعكس صورة الشركة بعد حصولها على التمويلات.

لذا سوف أتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مؤشرات التوازن المالي، ثم التحليل الحركي بواسطة بعض النسب المالية.

المطلب الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي.

يعتبر التوازن المالي كوسيلة لوضع الخطط المستقبلية التي تتلاءم مع نشاط المؤسسة ، من خلال حساب مختلف النسب المالية التي تعمل على مقارنة الميزانيات المالية للمؤسسة ، وكذا دراسة التوازن المالي بواسطة المؤشرات التالية:

- رأس المال العامل
- احتياجات رأس المال العامل.
- الخزينة

وفيما يلي الميزانيات التي أعطيت لي من طرف الشركة (بصعوبة بالغة) لسنوات 2019/2018/2017 .

الميزانية المالية 1:

الوحدة: مليون دج

جدول رقم (7): جانب الأصول:

الأصول	الحساب الإجمالي	الاهتلاكات والمؤونات	2017	2018
الأصول الثابتة				
أراضي	4 500 000.00		4 500 000.00	4 500 000.00
مباني	7 280 000.00	1 472 177.78	5 807 822.22	5 807 822.22
أصول أخرى	264 537 277.64	98 307 671.13	166 229 606.51	166 229 606.51
قروض وأصول أخرى	281 211.21		80 000.00	281 211.21

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

مجموع الأصول الثابتة	276 598 488.85	99 779 848.91	130 261 874.76	176 818 639.94
الأصول المتداولة				
مخزون	9 366 419.06			9 366 419.06
عملاء	232 639 307.84		235 505 586.68	232 639 307.84
مدنيين آخرين	121 688 073.26		98 994 297.65	121 688 073.26
ضرائب وما شابه	19 887 519.39		18 999 727.39	19 887 519.39
ضرائب أخرى مماثلة	241 056.47		267 121.82	241 056.47
الصندوق	59 465 034.79		50 559 002.60	59 465 034.79
مجموع الأصول المتداولة	443287410.81		404 325 736.14	443 287 410.81
مجموع الأصول	719 885 899.66	99 779 848.91	534 587 610.90	620 106 050.75

جدول رقم (8): جانب الخصوم:

الخصوم	2017	2018
الأموال الخاصة		
رأس المال المصدر	12 000 000.00	53 000 000.00
النتيجة الصافية	4 258 510.47	3 322 306.08
رؤوس أموال مؤجلة	6 644 849.31	2 150 392.08
مجموع 1	22 903 359.78	58 472 698.16
خصوم غير متداولة		
قروض وديون مالية	10 502 647.31	44 590 795.42
مجموع 2	10 502 647.31	44 590 795.42
خصوم متداولة		
موردون وحسابات متصلة	193 578 027.92	187 547 857.73
ضرائب	40 873 292.99	56 097 153.65
ضرائب أخرى	266 730 282.90	273 397 545.79
مجموع 3	501 181 603.81	517 042 557.17
مجموع الخصوم	534 587 610.90	620 106 050.75

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الميزانية المالية 2:

الوحدة: مليون دج

جدول رقم (9): جانب الأصول:

الأصول	الحساب الإجمالي	الاهتلاكات والمؤونات	2018	2019
الأصول الثابتة				
أراضي	4 500 000.00		4 500 000.00	4 500 000.00
مباني	7 280 000.00	1 472 177.78	5 807 822.22	5 807 822.22
أصول أخرى	331 437 657.13	98 307 671.13	166 229 606.51	233 129 986.00
قروض وأصول أخرى	481211.21		281211.21	481211.21
مجموع الأصول الثابتة	343 698 868.34	99 779 848.91	176 818 639.94	243 919 019.43
الأصول المتداولة				
مخزون	122 435 903.70		9 366 419.06	122 435 903.70
عملاء	294 008 861.69		232 639 307.84	294 008 861.69
مدنيين آخرين	168 205 986.18		121 688 073.26	168 205 986.18
ضرائب وما شابه	19 887 519.39		19 887 519.39	19 887 519.39
ضرائب أخرى مماثلة	27 536.60		241 056.47	27 536.60
الصندوق	8 726 606.68		59 465 034.79	8 726 606.68
مجموع الأصول المتداولة	613 292 414.24		443 287 410.81	613 292 414.24
مجموع الأصول	956 991 282.58	99 779 848.91	620 106 050.75	857 211 433.67

جدول رقم (10): جانب الخصوم:

الخصوم	2018	2019
الأموال الخاصة		
رأس المال المصدر	53 000 000.00	53 000 000.00
النتيجة الصافية	3 322 306.08	1 400 730.59
رؤوس أموال مؤجلة	2 150 392.08	5 472 698.16

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

مجموع 1	58 472 698.16	59 873 428.75
خصوم غير متداولة		
قروض وديون مالية	44 590 795.42	80 193 621.45
مجموع 2	44 590 795.42	80 193 621.45
خصوم متداولة		
موردون وحسابات متصلة	187 547 857.73	288 349 036.70
ضرائب	56 097 153.65	67 368 788.73
ضرائب اخرى	27 339 7545.79	361 426 558.04
مجموع 3	517 042 557.17	717 144 383.47
مجموع الخصوم	620 106 050.75	620 106 050.75

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

جدول رقم (11): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017: الوحدة: مليون دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
33 406 007.09	أموال دائمة	130 261 874.76	أصول ثابتة
22 903 359.78	أموال خاصة	404 325 736.14	أصول متداولة
10 502 647.31	ديون طويلة الأجل	/	قيم استغلال
501 181 603.81	ديون قصيرة الأجل	353 766 733.54	قيم قابلة للتحقيق
		50 559 002.60	قيم جاهزة
534 587 610.90	مجموع الخصوم	534 587 610.90	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

من خلال بيانات الجدول يظهر جليا أن المؤسسة لها ديون قصيرة الأجل كبيرة نسبيا وهذا بالمقارنة مع أموالها الدائمة وأموالها الخاصة.

جدول رقم (12): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018: الوحدة: مليون دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
---------	--------	---------	--------

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

103 063 493.58	أموال دائمة	176 818 639.94	أصول ثابتة
58 472 698.16	أموال خاصة	443 287 410.81	أصول متداولة
44 590 795.42	ديون طويلة الأجل	9 366 419.06	قيم استغلال
517 042 557.17	ديون قصيرة الأجل	374 455 956.96	قيم قابلة للتحقيق
		59 465 034.79	قيم جاهزة
620 106 050.75	مجموع الخصوم	620 106 050.75	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

من خلال بيانات الجدول يظهر جليا أن المؤسسة هذه السنة أيضا لها ديون قصيرة الأجل كبيرة نسبيا وهذا بالمقارنة مع أموالها الدائمة وأموالها الخاصة، أما بالنسبة إلى أصولها الدائمة فهي تمثل نسبة كبيرة من أصولها الإجمالية.

جدول رقم (13): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019: الوحدة: مليون دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
140 067 050.20	أموال دائمة	243 919 019.43	أصول ثابتة
59 873 428.75	أموال خاصة	613 292 414.24	أصول متداولة
80 193 621.45	ديون طويلة الأجل	122 435 903.70	قيم استغلال
717 144 383.47	ديون قصيرة الأجل	482 129 903.86	قيم قابلة للتحقيق
		8 726 606.68	قيم جاهزة
857 211 433.67	مجموع الخصوم	857 211 433.67	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

من خلال بيانات الجدول يظهر جليا أن المؤسسة في هذه السنة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل وهذا من أجل تمويل نشاطها والمتمثل في اقتناء الكثير من المعدات والآليات التي تستعملها في انجاز مشاريعها المختلفة.

بعد إعداد الميزانيات المختصرة سيتم تحليل الوضعية المالية للشركة :

الفرع الأول: رأس المال العامل.

يعرف رأس المال العامل على أنه المؤشر للتوازن المالي على المدى المتوسط وهو عبارة عن نقطة عبور من الشكل المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير.

حيث يعتبر أهم مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويمثل مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في الأجل الطويل وتغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل بحيث يطلق عليه هامش الأمان وذلك لتغطية جزء من الأصول الثابتة للديون قصيرة الأجل .

ويحسب رأس المال العامل كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

جدول رقم (14): يمثل حساب رأس المال العامل للسنوات (2017-2018-2019)

الوحدة: مليون دج

2019	2018	2017	البيان
140 067 050.20	103 063 493.58	33 406 007.09	الأموال الدائمة
243 919 019.43	176 818 639.94	130 261 874.76	الأصول الثابتة
(103 851 969.23)	(73 755 146.36)	(96 855 867.67)	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قيم الميزانية المالية.

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الشركة قد تشكل لديها رأس مال عامل سالب خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن أموالها الدائمة لا تغطي أصولها الثابتة وذلك بسبب انخفاض في الأموال الخاصة والزيادة في القيم الثابتة، وهذا لعدم كونها مؤسسة صناعية بل مؤسسة انجاز واعتمادها على التمويل الخارجي في تأسيس أصولها المختلفة .

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل.

تعتبر احتياجات رأس المال العامل مؤشرا مرتبطا أساسا بدورة الاستغلال وبالتسيير في المدى القصير الأجل فالمؤسسة تحتاج إلى توليد مصادر قصيرة الأجل متجددة لتمويل نشاطها الاستغلالي، إذ لا بد على المؤسسة من البحث لكل استخدام عن موارد لتمويله.

وتحسب احتياجات رأس المال العامل على الشكل التالي:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم استغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

جدول رقم(15): يمثل حساب احتياجات رأس المال العامل للسنوات (2017-2018-2019)

الوحدة: مليون دج

2019	2018	2017	البيان
604 565 807.56	383 822 376.02	353 766 733.54	قيم استغلال + قيم قابلة للتحقيق
717 144 383.47	517 042 557.17	501 181 603.81	يون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية مالية
(112 578 575.91)	(133 220 181.15)	(147 414 870.27)	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قيم الميزانية المالية.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاث ما يعني أن احتياجات الدورة اقل من مواردها وهذا راجع إلى التزايد الذي عرفته الديون قصيرة الأجل وهذا في إطار الصيغ التمويلية المختلفة التي استفادت منها الشركة.

الفرع الثالث: الخزينة.

تعبر عن الأموال الجاهزة التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في الصندوق أو البنك أو الحساب البريدي الجاري والتي تستطيع استخدامها فوراً، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من المبالغ السائلة خلال دورة الاستغلال. ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

جدول رقم(16):يمثل حساب الخزينة للسنوات (2017-2018-2019)

الوحدة: مليون دج

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل	(96 855 867.67)	(73 755 146.36)	(103 851 969.23)
احتياجات رأس المال العامل	(147 414 870.27)	(133 220 181.15)	(112 578 575.91)
الخزينة	50 559 002.60	50 465 034.79	8 726 606.68

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قيم الميزانية المالية.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، وهذا يعني أن الشركة تمكنت من تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية وهو ما حقق للشركة مبالغ سائلة تستطيع التصرف فيها لمواجهة المصروفات النقدية مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال هذه السنوات.

المطلب الثاني: حساب التوازن المالي باستخدام النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أقدم وأهم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للمؤسسة والحكم على نتائج أعمالها، إذ تعرف النسب المالية على أنها العلاقة بين قيمتين متجانستين متمثلة في احد الكتل الكبرى المكونة للميزانية المالية كما يمكن حساب النسب من خلال معطيات محسوبة كراس المال العامل والقيمة المضافة والنتائج الخام للاستغلال(النتيجة الإجمالية).

الفرع الأول: إعداد جدول النسب المالية بعد حسابها.

جدول رقم(17): جدول يبين النسب المالية للشركة.

النسب	طريقة حسابها	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	0.25	0.58	0.57
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	0.17	0.33	0.24
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون	0.044	0.104	0.075
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون ÷ مجموع الأصول	0.95	0.90	0.93
نسبة السيولة العامة	مجموع الأصول المتداولة ÷ ق أ	0.80	0.85	0.85
نسبة السيولة المختصرة	قيم جاهزة + ق ق للتحقيق ÷ ق أ	0.80	0.83	0.68
نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة ÷ ق أ	0.10	0.18	0.012

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قيم الميزانية المالية.

الفرع الثاني: التعليق على النسب المتحصل عليها.

نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد في السنوات الثلاث وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي جزء من أصولها الثابتة.

نسبة التمويل الخاص: نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد في جميع السنوات وهذا يدل على أن الشركة تمول أصولها الثابتة بالاعتماد على جزء من أموالها الخاصة. نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ أن النسبة أقل من الواحد وهذا يدل على أن الشركة مشبعة بالديون

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

نتيجة اعتمادها على التمويل الخارجي لنشاطها وهذا يجعلها في تبعية للغير ويؤثر على مقدرتها في الاقتراض خاصة في حالة التوسع.

نسبة قابلية السداد: نلاحظ أن النسبة قريبة من الواحد وهذا يعني أن الشركة بإمكانها تسديد أغلبية التزاماتها في حالة وقوعها في أزمة مالية.

نسبة السيولة العامة: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في تزايد مستمر وتقترب من الواحد ما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالأصول المتداولة.

نسبة السيولة الحالية: نلاحظ من جدول أن نسبة السيولة الحالية منخفضة ما يعني أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط وهذا بسبب تزايد مستمر في الديون قصيرة الأجل في الوقت الذي تعرف فيه القيم الجاهزة تذبذبات.

المطلب الثالث: دراسة الوضعية الاقتصادية للشركة من خلال المشاريع المنجزة.

قامت شركة الحديدي منذ إنشائها بإنجاز العديد من المشاريع لصالح الكثير من الشركات والمؤسسات الخاصة والعمومية داخل الوطن وخارجه، وهذا بالاعتماد على وسائلها المتوفرة لكن بعد حصولها على التمويل بعدة صيغ جعلها تدخل أفاق كبيرة في إنجاز المشاريع وهذا ما انعكس إيجابا على حجم المبالغ المالية التي أصبحت تنجز بها المشاريع، وكذلك مدة الإنجاز والجدول التالي يبين المشاريع المنجزة سابقا والمشاريع المنجزة بعد الحصول على التمويلات المختلفة والحصول على آليات ومعدات جديدة.

الفرع الأول: المشاريع المنجزة قبل الحصول على التمويل.

قبل حصولها على التمويلات المختلفة قامت شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية بإنجاز مشاريع متواضعة نوجزها في ما يلي:

جدول رقم(18): جدول المشاريع المنجزة قبل الحصول على التمويل. الوحدة: مليون دج

صاحب المشروع	موضوع الصفقة	المبلغ	مدة الإنجاز (بالشهور)	السنة
مقولة روابحي منور	دراسة وإنجاز لمستودع	19 956 180.00	03	2013
مقولة لطرش عيسى	إنجاز هياكل معدنية وأبواب بيسكرة	15 806 400.00	03	2013

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

2014	02	7 500 000.00	إنجاز محطة وقود من الهيكل المعدني	مقاولة حسن جعفري
------	----	--------------	-----------------------------------	------------------

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفرع الثاني: المشاريع المنجزة بعد الحصول على التمويل.

بعد استفادتها من التمويل لاستثماراتها (التمثلة في الحصول على آليات ومواد أولية) أنجزت شركة الحديدي الكثير من المشاريع وبمبالغ كبيرة، وفيما يلي بعض ما تم إنجازه من مشاريع:

جدول (19): جدول المشاريع المنجزة بعد الحصول على التمويل. الوحدة: مليون دج

السنة	مدة الإنجاز (بالشهور)	المبلغ	موضوع الصفقة	صاحب المشروع
2016	03	44 750 000.00	إعادة تأهيل مستودع القطع الخفيفة وهيكل معدني	شركة كهرباء البرواقية
2017	06	80 750 600.00	إنجاز المقر الاجتماعي و مستودع و مخبأ	شركة تضامن الأمل
2017	09	140 764 214.30	إنجاز قاعة محاضرات	تواتي فؤاد
2017	03	49 109 753.00	تصنيع وتوريد لهياكل معدنية للملعب البلدي	ش.ذ.م.مهيدروتوباتو
2017	11	304 186 085.50	إنجاز وحدة أجر من الهيكل المعدني	ش.ش.و.ذ.م.مبريماتيك
2017	12	66 566 565.31	إنجاز توسعة الدرك الوطني بابا علي	ش.ش.و.ذ.م.م. TGCTP
2017	06	114 112 463.00	إنجاز وحدة الرخام من الهيكل المعدني	الشركة الجزائرية للاسترجاع وتحويل النفايات
2018	06	20 433 412.00	إنجاز ثلاث مستودعات	بلعياضي خالد
2018		564 290 740.76	إنجاز مفتاح في اليد لوحدة سبابة	مؤسسة صيانة العتاد – فرع سو نلغاز
2018	09	109 577 529.36	إنجاز وحدة تركيب رافعات	ش.ذ.م.ميامو بن وطاس
2018	02	33 224 551.70	إنجاز مستودعين من الهيكل المعدني	ش.ذ.م.م. Green fresh

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

2018	03	26 695 480.00	إنجاز وحدة إنتاج ماكستور	ش.ش.و.ذ.م.م تيك للاستيراد
2019	06	37 000 000.00	إنجا لمستودعين (وحدة إنتاج)	ش.ذ.م.م بن وطاس
2019	03	33 604 084.00	إنجاز قاعة عرض من 04 طوابق	ش.ذ.م.م ميامو بن وطاس

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول الأول نلاحظ أن الشركة كانت تقوم بانجاز مشاريع صغيرة الحجم وبمبالغ صغيرة كذلك وهذا نتيجة الإمكانيات المحدودة التي كانت تتوفر عليها، أما بعد حصولها على تمويل لاستثماراتها المختلفة بالصيغ المذكورة سابقا فقد قفز رقم أعمالها وأصبحت تنجز مشاريع ضخمة من حيث حجم المشاريع وهذا ما يظهره الجدول الثاني وكذلك حجم المبالغ المالية التي تعود لهذه المشاريع وبالتالي ينعكس بالإيجاب على مردود الشركة ماليا واقتصادا ويفتح لها آفاق خوض غمار مشاريع اكبر في المستقبل.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستي للوضع الاقتصادي والمالي لشركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات التي تم تقديمها لي وحيث قمت بإعداد الميزانيات المالية لسنوات 2017 ، 2018 ، 2019 والتي على أساسها قمت بتطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ودراسة حجم مشاريع الشركة استنتجت العديد من النتائج حول نشاط الشركة ومن أهمها:

- إن تمويل نشاط الاستغلال للشركة يتم أساسا بواسطة التمويل الخارجي والمتمثل في الحصول على المواد الأولية عن طريق التمويل بصيغة المساومة من طرف بنك البركة الإسلامي، والحصول على معدات الانجاز عن طريق التمويل الإيجاري وهذا لا يحقق استقلالية مالية للشركة لكنه بالمقابل يقوم بتنشيطها وتجديد إمكانياتها وهو ما ظهر في المشاريع التي دخلت فيها بعد الحصول على تمويلات لاستثماراتها.

- لقد حققت الشركة توازنات مالية مقبولة خلال السنوات الثلاث، حيث كانت الخزينة موجبة وهذا يعني أن الشركة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.

وعلى العموم يمكن القول إن الشركة بعد حصولها على هذه التمويلات واكتساب حظيرتها لهذه الترسانة من المعدات والآليات بعد الوفاء بالتزاماتها لهذه الجهات الممولة لاستثماراتها، أصبحت لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا في المستقبل وبالتالي اعتماد أموالها الخاصة في التمويل وعدم لجوئها إلى القروض الخارجية وهذا ما يحقق لها استقلالية مالية تعطيها وضعية مريحة للاستمرار في نشاطها.

خاتمة

خاتمة:

للاستثمار دور كبير في تنشيط اقتصاديات الدول المتطورة فهو المحرك الرئيسي والفعال للاقتصاد الوطني كما أنه أحد الركائز الرئيسية للتنمية الاقتصادية. ولن يكون للاستثمار معنى بدون وجود طرق مثلى لتسييره وتوفير مناخ ملائم ولا سيما طرق تمويله المناسبة دون وجود معيقات ويكون بشروط معقولة. ومن هنا تظهر الأهمية البالغة للتمويل الاستثماري في المؤسسات الاستثمارية بصفة خاصة وبالنسبة للاقتصاد عموماً، ذلك أنه يمثل الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق بخلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الإنتاجية لمؤسسة ما.

ومن خلال عرض مختلف فصول البحث التي تدور حول الإشكالية المطروحة والمتمثلة في البحث في دور التمويل الاستثماري في تنشيط المؤسسة الاقتصادية، فقد عالجت الموضوع في فصلين اثنين حيث تناولت الجانب النظري في الفصل الأول، والجانب التطبيقي في الفصل الثاني في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى ماهية الاستثمار واليات اتخاذ القرار الاستثماري بالإضافة إلى التمويل وأشكاله وكذلك أهم مصادره ودور التمويل في التأثير على المؤسسة الاقتصادية، أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه الوضعية المالية والاقتصادية لشركة الحديدي بعد حصولها على تمويلات مختلفة لاستثماراتها ودراسة وضعيتها المالية والاقتصادية بعد حصولها على هذه التمويلات .

اختبار الفرضيات :

لقد قمنا بوضع أربع فرضيات في مقدمة الدراسة والتي حاولت اختبارها من خلال محتوى هذه الدراسة حيث توصلت إلى ما يلي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:** المسؤول عن التمويل الاستثماري هم البنوك التجارية بصفة خاصة بالإضافة إلى المؤسسات التمويلية الأخرى إذن ليست صحيحة بنسبة كبيرة.
- **بالنسبة للفرضية الثانية:** تحتل الاستثمارات مكانة هامة في تنشيط وتطوير المؤسسة الاقتصادية وهي فرضية صحيحة.
- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** تتعدد طرق تمويل المؤسسة ويتم اختيار الطريقة الأفضل حسب وضعية المؤسسة الداخلية وكذلك محيطها الخارجي وهي فرضية صحيحة.
- **بالنسبة للفرضية الرابعة:** التمويل الاستثماري هو عبارة عن تدعيم المستثمرين بقروض متوسطة وطويلة الأجل وقصيرة الأجل إذن ليست صحيحة بنسبة كبيرة.

خاتمة

النتائج:

- يعتبر التمويل الذاتي والتمويل من خلال اللجوء إلى القروض المصرفية بأنواعها من أهم الطرق التقليدية التي تلجأ إليها المؤسسات الاقتصادية لتغطية احتياجاتها التمويلية وهذا ما تقتضيه النظرية الاقتصادية.
- يعتبر تمويل المؤسسة من خلال مواردها الداخلية المصدر الأول للتمويل باعتباره قليل التكلفة والمخاطرة وهو ما يساعد كل مؤسسة اقتصادية في اللجوء إليه لما يوفره من هامش امان لها.
- الأسهم العادية أو الممتازة أو السندات تعتبر حقوق ملكية تستفيد منها المؤسسة إلا أنها تقدها المرونة التسييرية والوفورات الضريبية.
- النشاط التمويلي هو النشاط الأساسي لاستمرارية المؤسسة وحتى تتحقق هذه الأخيرة لا بد من دراسة العوامل المحددة لنوع التمويل المناسب الذي بواسطته يتم تعظيم الإرباح وتقليل المخاطرة للمؤسسة،ولهذا تم اللجوء إلى مصادر تمويل حديثة وأكثر مرونة من سابقتها ومن أهمها مايلي:
- التمويل التأجيري يعطي إمكانية تجديد التكنولوجيا وكذا توسيع استثمارات المؤسسة في حالة نقص الموارد التمويلية وهي من الخصائص الأساسية للتمويل التأجيري.
- تقنية رأس المال المخاطر من أهم الوسائل الكفيلة لمساعدة المؤسسات (خاصة الصغيرة والمتوسطة) على توفير التمويل نتيجة نقص الضمانات باعتبارها تدخل كمشاركة في رأس المال خلال حياة المؤسسة.
- شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية اعتمدت على أساليب وصيغ تمويلية حديثة وذلك لما رأت فيها من مرونة وسهولة في الحصول عليها.
- المحيط التشريعي وقلة التسهيلات الممنوحة إلى المستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة جعلت الشركة المعنية بالدراسة تلجأ إلى القطاع الخاص في التمويل أيضا.

التوصيات:

- بناء على النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة حاولت وضع بعض التوصيات لتحسين الواقع التمويلي للمؤسسات الاقتصادية.
- الانفتاح على مؤسسات تمويل أخرى تقي بمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تتميز بقلة رؤوس الأموال وارتفاع درجة المخاطرة الناتجة عن قلة التحكم في التكنولوجيا المتطورة ومن بين تلك المؤسسات المالية نذكر: شركات رأس المال المخاطر وشركات

خاتمة

التمويل الإيجاري ، إذ أن هذان المصدران لازالا في بداياتهما في البيئة الجزائرية بالمقارن مع تجارب دول أخرى.

- تفعيل دور السوق المالي من خلال تخفيض الشروط المتعلقة برأس المال، لكي يسمح بانضمام اكبر قدر ممكن من المؤسسات والقيم.
- تعزيز دور الدولة في مجال الدعم المالي المباشر وغير المباشر وتفعيل دور هيئات المرافقة وإنشاء المؤسسات .
- تأهيل البنوك التجارية وتعزيز اللامركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل ومنح الائتمان.
- تهيئة المحيط التشريعي لتمويل الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال.

أفاق الدراسة:

- على ضوء النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، يمكنني أن أطرح إشكاليات عديدة والتي تعتبر كمواضيع مكملة لدراستي، ومن بينها أذكر ما يلي:
- ما مدى تأثير مصادر التمويل الحديثة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
 - ماهو واقع وأفاق التمويل الإيجاري في الجزائر؟
 - ماهو المحيط الاقتصادي الملائم لتبني المؤسسة الاقتصادية لأنماط التمويل الحديثة؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

- 1 - إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر، 2000.
- 2 - جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية بيروت، بدون سنة نشر.
- 3 - جميل الزيدانيين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، دار وائل لنشر عمان، الأردن، 1999.
- 4 - حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000.
- 5 - خلف بن سليمان السعودي، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، جامعة القاهرة، مصر، 1998.
- 6 - زياد رمضان، الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل لنشر، عمان، الأردن، 1998.
- 7 - شوقي حسين، الموارد التمويلية، الدار الجامعية، القاهرة، 1998.
- 8 - صالح الحناوي، الاستثمارات في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 9 - صلاح الدين حسن السيبي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، جامعة القاهرة، مصر، 1998.
- 10 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- 11 - عبد الجبار السبهاني، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، مطبعة حلاوة، أريد، الأردن، 2016.
- 12 - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الجزائر، 2000.
- 13 - عبد المعطي أرشيد وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، رام، الأردن، 1995.
- 14 - عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات - إطار نظري وتطبيقي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، 1999.

- 15 - عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1999
- 16 - عمر صخري ،التحليل الاقتصادي الكلي؛ ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1991.
- 17 - قطب مصطفى سانو ،الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي ،دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن، ط1، 2000.
- 18 - كنجوعبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة،الأردن، 1997.
- 19 - محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات ، مكتبة العبيكات ، الرياض ، ط2، 1999.
- 20 - محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت 1983.
- 21 - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1997.
- 22 - نبيل شاعر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة_، جامعة عين شمس، القاهرة، 1998.
- 23 - هيثم محمد الزغبى ،الإدارة والتحليل المالي؛ دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع ،عمان الأردن، 2000.

الأطروحات ،الرسائل والمذكرات الجامعية:

رسائل الماجستير:

- 1 - ابتهاج احمد عبد المشهداني، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014.
- 2 - سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربية شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.
- 3 - كريمة عمران، المؤسسة الاقتصادية والتمويل طويل الأجل دراسة حالة -مؤسسة الكوابل الكهربائية- بسكرة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2004.

4 - هشام بن عزة، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

مذكرات الماستر:

1 - حنان فنور، هنية بوكزومة، أثر مصادر التمويل على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة عياشي سعيد للبلاط، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2020.

2 - مسعودة مسواكة، أثر القروض الاستثمارية في تمويل المشاريع الناشئة - دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري فلاحي بقرض التحدي بوكالة مجانية 704-برج بوعريريج، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020.

3 - مكي نبيل، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014.

البحوث:

1 - إبراهيم عبد الحليم قابة، ميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي في الأردن، بحث في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2019.

المواقع الالكترونية:

الموقع الرسمي لمصرف قطر الإسلامي: www.qib.com.qa

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الميزانية المالية لسنة 2017
02	الميزانية المالية لسنة 2018
03	الميزانية المالية لسنة 2019
04	قائمة الاستثمارات الممولة عن طريق بنك البركة (بيع المساومة)
05	قائمة الاستثمارات الممولة عن طريق sofinance
06	قائمة الاستثمارات الممولة عن طريق m l a laesing
07	الدليل التنظيمي لشركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية

Designation de l'entreprise : SARL EL HADIDI
 Activité : TRAVAUX METALLIQUE & CONS
 Adresse : CITE LACHEBOR LOCAL 2 ILOT 10 GPR 113 BBA

دولة الجزائر
 وزارة الاقتصاد والمالية
 المديرية العامة للغمر والضرائب
 رقم الضريبة: 001234046451492
 التاريخ: 29/12/2018

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	4 500 000.00	-	4 500 000.00	4 500 000.00
Bâtiments	7 280 000.00	1 472 177.78	5 807 822.22	5 807 822.22
Autres immobilisations Corporelles	264 537 277.64	98 307 671.13	166 229 606.51	119 874 052.54
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalence	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	281 211.21	-	281 211.21	80 000.00
Impôts differés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	276 598 438.85	99 779 848.91	176 818 639.94	130 261 874.76
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	9 366 419.06	-	9 366 419.06	-
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	232 639 307.84	-	232 639 307.84	235 505 586.68
Autres debiteurs	121 688 073.26	-	121 688 073.26	98 994 297.65
Impôts et assimilés	19 887 519.39	-	19 887 519.39	18 999 727.39
Autres créances et emplois assimilés	241 056.47	-	241 056.47	267 121.82
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	59 465 034.79	-	59 465 034.79	50 559 002.60
TOTAL ACTIF COURANT	443 287 410.81	-	443 287 410.81	404 325 736.14
TOTAL GENERAL ACTIF	719 885 899.66	99 779 848.91	620 106 050.75	534 587 610.90

Designation de l'entreprise : SARL EL HADIDI
 Activité : TRAVAUX METALLIQUE & CONS
 Adresse : CITE LACHEBOR LOCAL 2 ILOT 10 GPR 113 BBA

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

التقرير السنوي للشركة التجارية بوجهد حداد
 شركة حداد للمقاولات المعدنية بوجهد حداد
 رقم التسجيل التجاري: 021
 وتتمثل في: الميزانية العمومية
 التاريخ: 31/12/2018
 السوار رقم:

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	53 000 000.00	12 000 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	3 322 306.08	4 258 510.47
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	2 150 392.08	6 644 849.31
TOTAL I	58 472 698.16	22 903 359.78
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	44 590 795.42	10 502 647.31
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	44 590 795.42	10 502 647.31
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	187 547 857.73	193 578 027.92
Impôts	56 097 153.65	40 873 292.99
Autres dettes	273 397 545.79	266 730 282.90
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	517 042 557.17	501 181 603.81
TOTAL PASSIF (I+II+III)	620 106 050.75	534 587 610.90

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

Désignation de l'entreprise SARL EL HAHEM

Activité : TRAVAUX METALLIQUE & CONS

Adresse : CITE LACHEBOR LOCAL 2 ILOT 10 GPR 113 BBA

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

مديرية الضرائب لولاية بوزريعة
 مركز الضرائب برج بوعزيز
 مصلحة الاستقبال والاعلام
 السارد رقم:
 التاريخ:

30 JUL 2020

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
franc d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	4 500 000.00	-	4 500 000.00	4 500 000.00
Bâtiments	7 280 000.00	1 472 177.78	5 807 822.22	5 807 822.22
Autres immobilisations Corporelles	331 437 657.13	98 307 671.13	233 129 986.00	166 229 606.51
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations en cours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en équivalence	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	481 211.21	-	481 211.21	281 211.21
Impôts différés actifs	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	343 698 868.34	99 779 848.91	243 919 019.43	176 818 639.94
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	122 435 903.70	-	122 435 903.70	9 366 419.06
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	294 008 861.69	-	294 008 861.69	232 639 307.84
Autres débiteurs	168 205 986.18	-	168 205 986.18	121 688 073.26
Impôts et assimilés	19 887 519.39	-	19 887 519.39	19 887 519.39
Autres créances et emplois assimilés	27 536.60	-	27 536.60	241 056.47
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	8 726 606.68	-	8 726 606.68	59 465 034.79
TOTAL ACTIF COURANT	613 292 414.24	-	613 292 414.24	443 287 410.81
TOTAL GENERAL ACTIF	956 991 282.58	99 779 848.91	857 211 433.67	620 106 050.75

Designation de l'entreprise : SARL EL HADIDI
 Activité : TRAVAUX METALLIQUE & CONS
 Adresse : CITE LACHEBOR LOCAL 2 ILOT 10 GPR 113 BBA

Stamp: 15
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533
 534
 535
 536
 537
 538
 539
 540
 541
 542
 543
 544
 545
 546
 547
 548
 549
 550
 551
 552
 553
 554
 555
 556
 557
 558
 559
 560
 561
 562
 563
 564
 565
 566
 567
 568
 569
 570
 571
 572
 573
 574
 575
 576
 577
 578
 579
 580
 581
 582
 583
 584
 585
 586
 587
 588
 589
 590
 591
 592
 593
 594
 595
 596
 597
 598
 599
 600
 601
 602
 603
 604
 605
 606
 607
 608
 609
 610
 611
 612
 613
 614
 615
 616
 617
 618
 619
 620
 621
 622
 623
 624
 625
 626
 627
 628
 629
 630
 631
 632
 633
 634
 635
 636
 637
 638
 639
 640
 641
 642
 643
 644
 645
 646
 647
 648
 649
 650
 651
 652
 653
 654
 655
 656
 657
 658
 659
 660
 661
 662
 663
 664
 665
 666
 667
 668
 669
 670
 671
 672
 673
 674
 675
 676
 677
 678
 679
 680
 681
 682
 683
 684
 685
 686
 687
 688
 689
 690
 691
 692
 693
 694
 695
 696
 697
 698
 699
 700
 701
 702
 703
 704
 705
 706
 707
 708
 709
 710
 711
 712
 713
 714
 715
 716
 717
 718
 719
 720
 721
 722
 723
 724
 725
 726
 727
 728
 729
 730
 731
 732
 733
 734
 735
 736
 737
 738
 739
 740
 741
 742
 743
 744
 745
 746
 747
 748
 749
 750
 751
 752
 753
 754
 755
 756
 757
 758
 759
 760
 761
 762
 763
 764
 765
 766
 767
 768
 769
 770
 771
 772
 773
 774
 775
 776
 777
 778
 779
 780
 781
 782
 783
 784
 785
 786
 787
 788
 789
 790
 791
 792
 793
 794
 795
 796
 797
 798
 799
 800
 801
 802
 803
 804
 805
 806
 807
 808
 809
 810
 811
 812
 813
 814
 815
 816
 817
 818
 819
 820
 821
 822
 823
 824
 825
 826
 827
 828
 829
 830
 831
 832
 833
 834
 835
 836
 837
 838
 839
 840
 841
 842
 843
 844
 845
 846
 847
 848
 849
 850
 851
 852
 853
 854
 855
 856
 857
 858
 859
 860
 861
 862
 863
 864
 865
 866
 867
 868
 869
 870
 871
 872
 873
 874
 875
 876
 877
 878
 879
 880
 881
 882
 883
 884
 885
 886
 887
 888
 889
 890
 891
 892
 893
 894
 895
 896
 897
 898
 899
 900
 901
 902
 903
 904
 905
 906
 907
 908
 909
 910
 911
 912
 913
 914
 915
 916
 917
 918
 919
 920
 921
 922
 923
 924
 925
 926
 927
 928
 929
 930
 931
 932
 933
 934
 935
 936
 937
 938
 939
 940
 941
 942
 943
 944
 945
 946
 947
 948
 949
 950
 951
 952
 953
 954
 955
 956
 957
 958
 959
 960
 961
 962
 963
 964
 965
 966
 967
 968
 969
 970
 971
 972
 973
 974
 975
 976
 977
 978
 979
 980
 981
 982
 983
 984
 985
 986
 987
 988
 989
 990
 991
 992
 993
 994
 995
 996
 997
 998
 999
 1000

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	53 000 000.00	53 000 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	-	-
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'équivalence	-	-
Resultat Net	1 400 730.59	3 322 306.08
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	5 472 698.16	2 150 392.08
TOTAL I	59 873 428.75	58 472 698.16
PASSIF NON COURANT	-	-
Emprunts et Dettes Financières	80 193 621.45	44 590 795.42
Impôts différés et provisionnés	-	-
Autres Dettes non courantes	-	-
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	80 193 621.45	44 590 795.42
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes rattachés	288 349 036.70	187 547 857.73
Impôts	67 368 788.73	56 097 153.65
Autres dettes	361 426 558.04	273 397 545.79
Tresorerie Passives	-	-
TOTAL III	717 144 383.47	517 042 557.17
TOTAL PASSIF (I+II+III)	857 211 433.67	620 106 050.75

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

**MOSSAOUAMA EXPLOITATION ELBARAKA BANK
(CREDIT BAILLEUR)
ET
SARL AL HADIDI (CREDIT PRENEUR)**

FACTURE FOURNISSEUR	ACHAT DE LA MATIERE PREMIERE	PERIODICITE PAIEMENT
GOLD METAL TOUALI	POUTRELLES METALIQUES	4 MOIS
ILOOK	TOLES	4 MOIS
CAPROMET	CORNIERES	4 MOIS
HODNA STEEL	PANNAUX SANDWISH	4 MOIS
STEELOR	PLAQUES METALIQUES	4 MOIS

**CONTRAT LEASING SOFINANCE SPA
(CREDIT BAILLEUR)
ET
SARL AL HADIDI TRAVAUX METALLIQUE (CREDIT PRENEUR)**

Année	fournisseur	Materiel	DUREE DU CONTRAT	NOMBRE DE LOYER	PERIODICITE DE REMBOURSEMET
2017/2021	SARL ECT- ALU - WELD	6 poste de soudures 6 devidoirs 6 cables de conexion 6 support bouteilles 4 torches mig er 501 torche mig	QUATRE ANNEE	16 LOYER	TRIMESTRIELLE
2017/2021	SARL KAZELEC	Poste prefabriquè en beton armè k330 avec transfo 400 kva 30 kva	QUATRE ANNEE	16 LOYERS	TRIMESTRIELLE
2019/2022	AKYAPAK MARINA SAN	Machine CNC pour coupage	QUATRE ANNEE	16 LOYERS	TRIMESTRIELLE

**CONTRAT LEASING MILA (CREDIT BAILLEUR)
ET
SARL AL HADIDI (CREDIT
PRENEUR)**

Année	fournisseur	Materiel	DUREE DU CONTRAT	NOMBRE DE LOYER	PERIODICITE DE REMBOURSEMET
2015/2019	EURL GM TRADE	CAMION BENNE SHAAQUI	QUATRE ANNEE	48 LOYERS	MENSUEL
2015/2019	EURL GM TRADE	CAMION MALAXEUR CABINE	QUATRE ANNEE	48 LOYERS	MENSUEL
2017/2021		KIA SORENTTO IV 7 PORTES	QUATRE ANNEE	48 LOYERS	MENSUEL
2016 /2020	EURL EMIRE	GROUPE ELECTROGENE	QUATRE ANNEE	48 LOYERS	MENSUEL
2015/2019		PONT BASCULE ELECTRONIQUE	QUATRE ANNEE	48 LOYERS	MENSUEL



MANUEL

Réf : MOG-MGT-01

D'ORGANISATION

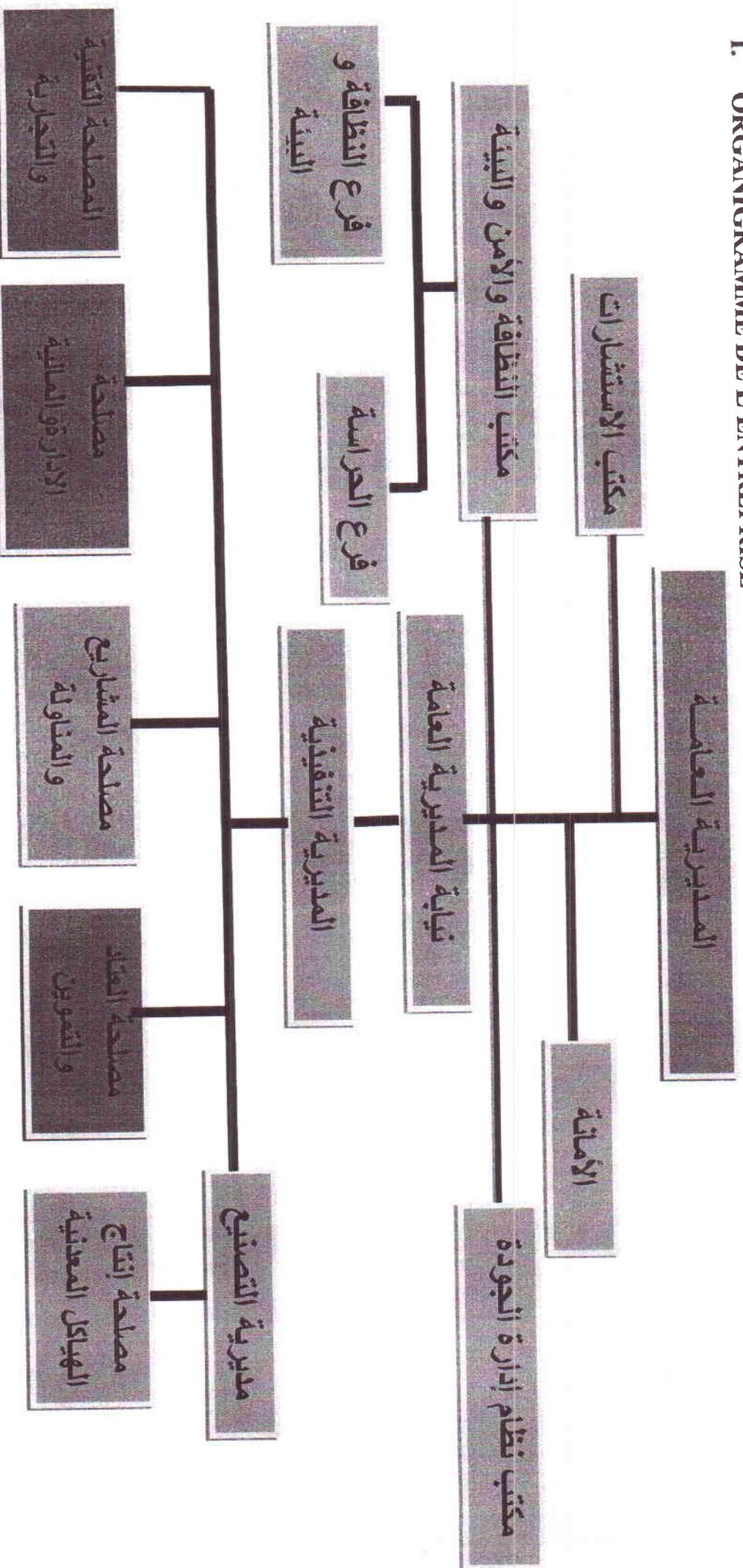
Date : 01/06/2019

Version : Projet

Page 4 sur 35

الدليل التنظيمي

I. ORGANIGRAMME DE L'ENTREPRISE



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن و العمران و المدينة

شهادة التأهيل والتصنيف المهنيين

وزارة الأشغال العمومية
وزارة الموارد المائية

المرجع 002546

2018/19

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
وزارة البريد و بكتريجات الإعلام والاتصال

CERTIFICAT DE QUALIFICATION ET DE CLASSIFICATION PROFESSIONNELLES

رقم : R/2018/04C/243/1

درويت د ليمبر
Quotidienne n° 2676
Montant : 50000,00 DA

بناء على الرسوم التقديري رقم 14-139 الموزع في 20 جطفي الثانية عام 1435 الموافق 20 ابريل 2014، التي بموجب على جميع المؤسسات و جمعيات المؤسسات التي تعلق في إطار إنجاز الممتلكات العمومية لبعض قطاعات النشاطات أن تكون لها شهادة التأهيل والتصنيف المهنيين.
و بناء على القرار الوزاري المشترك الموزع في 09 رجب عام 1437 الموافق 17 ابريل 2016، التي يحدد كليات تصنيف المؤسسات و جمعيات المؤسسات التي تشمل في إطار إنجاز الممتلكات العمومية لبعض قطاعات النشاطات أن تكون لها شهادة التأهيل والتصنيف المهنيين.
و بناء على المستمر رقم 2018/04 بتاريخ 19 سبتمبر 2018 للجنة الوطنية التأهيل والتصنيف المهنيين للمؤسسات.
تسلم هذه الشهادة

Ce certificat est délivré :

A. SARL "AL HADIDI TRAVAUX METALLIQUES ET CONSTRUCTIONS"
Siege social : Local N°01 Assoune Zrigua Section 36 GP162Madaya - BORDJ BOU ARRERIDJ

لجنة الإختصاص : محل رقم 01 عين الزريقة قسم 36 مع مطية 162 سونة - برج بوعريريج
المستفيد من المركز الوطني للسجل التجاري تحت رقم
رقم التعريف الجغرافي

Le gérant : AL HADIDI TAHIA

المستفيد من المركز الوطني للسجل التجاري تحت رقم

Inscrit au registre de commerce sous le n°

034100-0464514 B12

رقم استمارة الضريبة الإختصاصي

Numéro d'identification fiscale

0001234046451492

تصنيف المؤسسة المذكورة أعلاه في المصنف

Numéro d'affiliation C'NAS

03459244648

مؤهلة في النشاطات الآتية :

L'entreprise est classée à la catégorie :

0Sept (VII)

النشاط الرئيسي : - السطحة -

Qualifiée dans les activités ci-après :

331-3110.16 11/311-3133.219-3822

النشاط الثانوي : - الأشغال العمومية :

A. P. - Bâiment

347-4256342-4221/347-4272

الموارد المائية : - الأشغال العمومية :

A. S. - TP

34.705.34.705/34.309

الاعمال المدنية : - الأشغال العمومية :

- RE

34.705.34.705/34.309

الاعمال المدنية : - الأشغال العمومية :

- TF

34.705.34.705/34.309

الاعمال المدنية : - الأشغال العمومية :

- IPT

34.705.34.705/34.309

الاعمال المدنية : - الأشغال العمومية :

عبدالمجيد المصالح
الأستاذ المساعد
مدير المعهد
14

تم طلب تحديد شهادة التأهيل والتصنيف المهنيين خلال السنتين السنتي (6) التي يسبق تاريخ انتهاء صلاحيتها
جرم بالمحضر رقم : 11 OCT 2018

فهرس المحتويات

الفهرس:

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	الشكر
-	ملخص
-	قائمة المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الرموز والاختصارات
أ - ج	مقدمة
33-5	الفصل الأول: أساسيات حول تمويل الاستثمارات
5	تمهيد الفصل الأول
15-6	المبحث الأول: الاستثمار وآلية اتخاذ القرارات
6	المطلب الأول: ماهية الاستثمار
6	الفرع الأول: تعريف الاستثمار
8	الفرع الثاني: الاستخدامات المختلفة للاستثمار
9	الفرع الثالث: تصنيفات الاستثمار
12	المطلب الثاني: آلية اتخاذ القرار الاستثماري
12	الفرع الأول: تقييم المشاريع الاستثمارية
15	الفرع الثاني: الدراسات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية
28-17	المبحث الثاني: مدخل نظري للتمويل
17	المطلب الأول: ماهية التمويل
17	الفرع الأول: تعريف التمويل و أهميته
19	الفرع الثاني: أنواع التمويل
21	المطلب الثاني: مصادر التمويل
21	الفرع الأول: مصادر التمويل قصيرة الأجل
23	الفرع الثاني: مصادر التمويل متوسطة الأجل
25	الفرع الثالث : مصادر التمويل طويلة الأجل

28	الفرع الرابع : مصادر التمويل الإسلامية
32-28	المبحث الثالث:تأثير التمويل الاستثماري على المؤسسة الاقتصادية
29	المطلب الأول:دور التمويل في زيادة المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية
29	الفرع الأول:تعريف المردودية المالية
29	الفرع الثاني: آليات التحكم في المردودية المالية
30	المطلب الثاني: دور التمويل في زيادة الاستثمارات في المؤسسة الاقتصادية
30	الفرع الأول:تنوع أساليب التمويل
30	الفرع الثاني: المزايا الضريبية وانخفاض أسعار الفائدة
31	المطلب الثالث: الدور التنموي للتمويل الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية
31	الفرع الأول: تأثير التمويل على مستوى الأسعار (مقاومة التضخم)
32-31	الفرع الثاني: أهمية التمويل في التقليل من البطالة
33	خلاصة الفصل الأول
61-35	الفصل الثاني:دراسة حالة تمويل في شركة الحديدي للأشغال المعدنية والإنشائية
36	تمهيد الفصل الثاني
42-37	المبحث الأول: تقديم عام حول الشركة
37	المطلب الأول: التعريف بشركة الحديدي
37	الفرع الأول: نشأة شركة الحديدي
37	الفرع الثاني: نشاط شركة الحديدي
40	المطلب الثاني:دور شركة الحديدي وأهدافها
41-40	الفرع الأول: دور شركة الحديدي
41	الفرع الثاني:أهداف الشركة
42-41	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة الحديدي
42	الفرع الأول: الإدارة العامة للشركة
42	الفرع الثاني: الإدارة التنفيذية للشركة

48-43	المبحث الثاني: الصيغ التمويلية المتحصل عليها في الشركة
44	المطلب الأول: التمويل من طرف الشركة المالية للاستثمارات،المساهمة والتوظيف
44	الفرع الأول: تعريف شركة sofinance
44	الفرع الثاني: عقد تمويل تأجيري من شركة: sofinance لشركة الحديدي
46	المطلب الثاني: التمويل من طرف مغرب قرض إيجار الجزائر (M .L. ALEASING)
46	الفرع الأول: تعريف شركة M .L. A LEASING
46	الفرع الثاني: عقد تمويل تأجيري من شركة M L A leasing لشركة الحديدي
48	المطلب الثالث: التمويل من طرف بنك البركة الإسلامي (صيغة المساومة)
48	الفرع الأول: تعريف صيغة المساومة
48	الفرع الثاني: عقد تمويل إسلامي بصيغة "المساومة" من بنكالبركة لشركة الحديدي
61-49	المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية والاقتصادية للشركة
49	المطلب الأول: حساب مؤشرات التوازن المالي
54	الفرع الأول: رأس المال العامل
55	الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل.
56	الفرع الثالث: الخزينة.
56	المطلب الثاني: حساب التوازن المالي باستخدام النسب المالية.
57	الفرع الأول: إعداد جدول النسب المالية بعد حسابها.
57	الفرع الثاني: التعليق على النسب المتحصل عليها.
58	المطلب الثالث: دراسة الوضعية الاقتصادية للشركة من خلال المشاريع المنجزة.
58	الفرع الأول: المشاريع المنجزة قبل الحصول على التمويل.
59	الفرع الثاني: المشاريع المنجزة بعد الحصول على التمويل.
61	خلاصة الفصل الثاني

65-63	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق